The Role of Empowerment Funds in UAE in Supporting Emirati Youth Projects : A Fieldwork Study

Sharifa Mohammed Hassan
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences - United Arab Emirates
u16101402@sharjah.ac.ae
Mohammed Alhourani
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences - United Arab Emirates
malhourani@sharjah.ac.ae

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i146.3652

Abstract

The small projects have their effects on the economic scene due to their strategic importance in re-constructing the industrial, commercial and production sectors, to achieve development and support the economy, as well as their role in empowering members of society, including the youth. Empowering youth and overcoming all obstacles to benefit from their energies and creativity represents a sustainable national vision for the United Arab Emirates. Leaders have always emphasized that young people are the guarantors of the future, and providing them with support and care is a necessity for sustainable development. This study aimed to identify the role of these enterprises and projects in empowering youth in the United Arab Emirates by exploring the perspectives of young owners of small and small enterprises, in addition to the institutions supporting youth empowerment programs in the state. Accordingly, eight research questions were formulated to be answered. The study used the qualitative data which were collected through semi-structured interviews with (28) institutions supporting youth empowerment programs. The study showed a positive impression towards the role of these enterprises in empowering young entrepreneurs. The study also revealed a number of challenges and problems facing young entrepreneurs and institutions. Finally, the study recommended a number of suggestions that can contribute to raising the level of youth empowerment in UAE, including revising the current policies and establishing a comprehensive system for youth empowerment in which all parties in society can participate.

Keywords: small and micro enterprises, youth empowerment.

*The authors has signed the consent form and ethical approval

دور صناديق التمكين في الامارات في دعم مشاريع الشباب: دراسة ميدانية

الباحثة شريفة محمد حسين حسن
طالبة دكتوراه في علم الاجتماع التطبيقي
جامعة الشارقة- كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية- دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد عبدالكريم الحوراني
دكتور مشارك في قسم علم الاجتماع
جامعة الشارقة- كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية- دولة الإمارات العربية المتحدة

(مُلَخَّصُ البَحث)

تترك المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بصماتها على المشهد الاقتصادي نظراً لأهميتها الاستراتيجية في إعادة هندسة القطاعات الصناعية والتجارية والإنتاجية وتحقيق التنمية ودعم الاقتصاد، فضلاً عن دورها في تمكين أفراد المجتمع بما فيهم الشباب. اذ ان تمكين الشباب وتذليل كل العقبات للاستفادة من طاقاتهم وإبداعاتهم يمثل رؤية وطنية مستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويؤكد قادة الدولة على الدوام أن الشباب هم ضمان المستقبل وتوفير الدعم والرعاية لهم ضرورة لاستدامة التنمية. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور هذه المشاريع في تمكين الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال جمع البيانات النوعية من خلال مقابلات شبة منظمة مع (٢٨) من مسؤولي المؤسسات والصناديق الداعمة لبرامج تمكين الشباب. وقد أوضحت الدراسة وجهة نظر مؤسسات دعم الشباب مختلفة، اذ اظهروا انطباع إيجابي حول دور تلك المشاريع في تمكين الشباب. كما أفرزت الدراسة جملة من التحديات والمشكلات التي تواجه الشباب أصحاب المشاريع ومؤسسات وصناديق الدعم. وفي الأخير، أوصت الدراسة بجملة من النقاط التي يمكن ان تسهم في الارتقاء بمستوى تمكين الشباب في الدولة بما في ذلك مراجعة السياسات الحالية وإنشاء منظومة شاملة لتمكين الشباب في الدولة تشارك فيها جميع الأطراف في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، تمكين الشباب، رواد الأعمال، دولة الإمارات العربية المتحدة.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

١. الفصل الأول:

المقدمة

١.١ مقدمة

أولت دولة الامارات العربية المتحدة اهتماما كبيرا بتمكين وتنمية الشباب الإماراتي ودعمهم بالموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة لهم وإعدادهم الإعداد اللازم لتحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات للمساهمة في تنمية ورفاه المجتمع وبناء مستقبل مستدام للدولة. وفي ظل سعي واهتمام الدولة بتنويع مصادر الاقتصاد، يبرز الدور الهام الذي يمكن ان تلعبه المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في دعم الاقتصاد الوطني، باعتبارها رافداً أساسياً لهذا الاقتصاد. اذ تولي الدولة اهتماماً استثنائياً بهذا القطاع الواعد من خلال دعم هذه المشاريع وتوفير البيئة المناسبة لنموها وتطورها، وتوفير الإمكانيات وتسهيل الإجراءات وتوفير التكنولوجيا الحديثة والبنية التحتية الملبِّية لاحتياجات هذا القطاع. فضلاً عن ذلك، توفر الدولة أطر تنظيمية وتشريعية مرنة، وإنشاء مؤسسات داعمة للقطاع في مختلف إمارات الدولة، فضلاً عن حرص الدولة على الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة في هذا القطاع عن طريق تعزيز الشراكات الثنائية بين الدول ذات الخبرة والكفاءة في تأسيس وتطوير منظومة عمل متكاملة لقطاع المشاريع الصغيرة. ولهذا تتعدَّد المؤسسات والهيئات التي تدعم هذا القطاع الواعد بكل السبل حتى يقوم بدوره المنوط به على أكمل وجه، وبما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة في الدولة المتجسدة في "رؤية الإمارات ٢٠٢١" و"مئوية الإمارات ٢٠٧١".

١.٢ اشكالية الدراسة

أظهرت الأبحاث أن معدل فشل وركود المشاريع في البلدان النامية أعلى مما هو عليه في الدول المتقدمة والذي يعود للعديد من العوامل مثل رأس المال المحدود والمهارات الإدارية الضعيفة والافتقار إلى البنية التحتية المادية المناسبة وانخفاض مستوى التعليم والمنافسة (Arinaitwe، ٢٠٠٦). كما أشار الباحثين إلى أن بدء عمل تجاري هو مشروع محفوف بالمخاطر ويحذرون من أن فرص أصحاب المشاريع الصغيرة في استمرار المشروع لمدة الخمس سنوات ضئيلة للغاية (Sauser، ٢٠٠٤). نتيجة لتلك الأسباب، تهافت الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة على الوظائف المدنية والعسكرية مدفوعة الراتب ومضمونة العائد ، مما أحدث خللاً في العدالة التوزيعية من ناحية العمل الخاص الذي ما يزال في أياد غير وطنية ونمو الشركات الأجنبية بشكل كبير مقارنة مع الشركات الوطنية والمحلية، وذلك ثبط همم الشباب وقضى على طموحهم في قيادة المشاريع الخاصة والعمل الخاص بهم الذي يسهم في زيادة الناتج المحلي والمشاركة في البناء والتعمير الذاتي للدولة.

وعلى مدى السنوات الماضية، اتبعت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة سياسات واستراتيجيات لدعم مشروعات الشباب ووفرت أرضاً خصبة للشركات الصغيرة. ومن ثم في ضوء برامج الدعم والحوافز هذه، قد يبدو من المعقول توقع نمو المشاريع الصغيرة وازدهارها في الإمارات. ومع ذلك، فإن فعالية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لا تزال غير واضحة، ومعدل فشل الأعمال في ازدياد مستمر في حين أن البعض الآخر راكد (الليثي، ٢٠١٩). كما ان المعلومات حول تمكين الشباب في الدولة مجزأة ومتفرقة، ولم يكن هناك سوى القليل جداً من جمع البيانات المنهجية لتقييم الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشباب. وبناءً عليه تستكشف هذه الدراسة واقع تمكين الشباب عن طريق المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الامارات، فضلا عن أشكال التمكين ورؤية الشباب المستفيدين من عملية التمكين، ومدى استفادة الشباب من الصناديق وماهي مواطن القوة والقصور والرضا والصعوبات والتحديات التي تواجههم، بالإضافة الى مواطن الفشل والنجاح ، وذلك بالرجوع للمستفيدين من عملية التمكين.

١.٣ أسئلة الدراسة

تجاوب الدراسة على الاسئلة الآتية :

١. ما هو وضع تمكين الشباب في الدولة؟
٢. ما التحديات التي تواجه الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال في الامارات؟
٣. ما التحديات التي تواجه مؤسسات تمكين الشباب في الدولة؟
٤. ماهي طبيعة المشاريع التي تدعمها مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في الدولة؟
٥. كيف تجسد هذه المؤسسات والصناديق السياسة الاجتماعية المتعلقة بتمكين الشباب لدولة الامارات؟
٦. كيف تجسد مؤسسات تمكين الشباب السياسة الاجتماعية المتعلقة بتمكين الشباب في دولة الامارات؟

١.٤ مفاهيم الدراسة

١.٤.١ مفهوم التمكين

لا يوجد تعرف موحد للتمكين، اذ تعددت وجهات النظر في تعريف المفهوم، الا ان أشهرها هو تعريف زيمرمان (Zimmerman M. ، ١٩٩٥) الذي عرف التمكين بأنه فعل لتشجيع الأفراد على اكتساب المهارات والقدرات للتصرف بمفردهم من أجل الوصول إلى أهدافهم التي حددوها بأنفسهم.

١.٤.٢ مفهوم تمكين الشباب

تمكين الشباب يقصد به إشراك الشباب في عمليات صنع القرار بشأن القضايا التي تؤثر عليهم، فضلاً عن تزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة الفعالة والهادفة في المجتمع (Olaleye، ٢٠١٠).

١.٤.٣ مفهوم ريادة الأعمال

تم تعريف ريادة الأعمال أنها التطبيق المهني للمعرفة والمهارات والكفاءات لتحقيق الدخل من فكرة جديدة، من خلال فرد أو مجموعة من الأشخاص، من خلال إطلاق مشروع جديد أو التنويع عن مشروع قائم، ومن ثم متابعة النمو مع توليد الثروة والعمالة والصالح الاجتماعي (Amlanjyoti, Namita, & Megha، ٢٠٠٨)، ومن ثم فرائد الأعمال يمكن تعريفه بأنه الشخص الذي يتولى الابتكارات والتمويل والفطنة التجارية في محاولة لتحويل الابتكارات إلى سلع اقتصادية (Shane، ٢٠٠٣) .

١.٤.٤ ريادة الأعمال الشبابية

ريادة الأعمال الشبابية هي طريقة تفكير واستدلال وتصرف من خلال الشباب بحيث يصبحون على دراية بالبدائل المهنية للعمل الحر، ويطورون الأفكار، ويأخذون زمام المبادرة لامتلاك مشروع تجاري (Ellis & Williams, 2011, p. ٨).

١.٤.٥ مفهوم المشاركة المجتمعية

تعد المشاركة المجتمعية مفهوماً مستعملا على نطاق واسع في الدراسات الاجتماعية. ويقصد بها إشراك المجتمعات في تقييم احتياجاتهم الخاصة وفي تطوير استراتيجيات لتلبية هذه الاحتياجات (Howard-Grabman, Miltenburg, Marston, & Portela، ٢٠١٧). وفقاً لذلك، تم تعريف المشاركة المجتمعية على أنها مشاركة منهجية لعدد كبير من الناس في أنشطة متنوعة لإدارة مشاكلهم. ومع ذلك، في سياق هذه الدراسة، يتم تفعيل مصطلح المشاركة على أنها إشراك المجتمعات المحلية في تحديد تحدياتها، وتحديد أولويات احتياجاتها، وتحمل المسؤولية عن تنفيذ وإدارة مشاريع التنمية بهدف تلبية بعض احتياجاتها العاجلة (Hassan, Ong'ayo, Osore, Morara, & Aura، ٢٠١٧).

١.٤.٦ مفهوم حاضنات الأعمال

تم تعرف حاضنات الأعمال بأنها مؤسسات دعم الأعمال المصممة لتقديم مجموعة من الخدمات، مثل خدمات البنية التحتية والمشورة والتدريب والدعم الإداري بهدف تسريع عملية بدء الأعمال التجارية (Honig & Karlsson، ٢٠٠٧).

١.٥ الدراسات السابقة

هناك العديد من البحوث والدراسات التي تناولت موضوع مؤسسات تمكين الشباب ودور هذه المؤسسات في تمكينهم. سيتم التطرق اليها في الأقسام الآتية :

١.٥.١ الدراسات في سياق دول الإمارات العربية المتحدة

١. دراسة الحمادي والغرايبة (٢٠٢٠)

تناولت هذه الدراسة برامج تمكين الشباب الحكومية في إمارة أبوظبي من خلال تحليل ٢٦ برنامجاً لتمكين الشباب في الإمارة. حيث أظهرت نتائج الدراسة ان برامج تمكين الشباب تتوزع بين التمكين الاجتماعي (٤٧.٢%)، والتمكين الاقتصادي (٣١.٦%)، والمشاركة في القرار (٢١.٢%) بالإضافة الى مهارات مواجهة التحديات وحل المشكلات. وأوصت الدراسة بتفعيل السياسات الوطنية الموجهة نحو تمكين الشباب، وإيجاد آلية تنسيقية مشترك بين مختلف الجهات ذات العلاقة بتمكين الشباب (الحمادي و الغرايبة، ٢٠٢٠).

٢. دراسة عواملة (٢٠١٩)

تناولت الدراسة تحليل وتفسير الخطاب المحيط بتشكيل حكومة المستقبل في دولة الإمارات العربية المتحدة. حددت الدراسة الركائز الناشئة التي تمت على أساسها إعادة هيكلة الحكومة ورسم الاتجاه المستقبلي والتي تتضمن –بالإضافة الى العديد من المحددات– تمكين الشباب. اذ اشارت الدراسة ان هذه الركائز لم يتم وصفها رسمياً من خلال الحكومة ولم تكن مفصلة أو مبررة بالكامل ولا تخلو من التحديات. حيث يظل اندماج الشباب الإماراتي في القطاع الخاص غير مرضي ولم يصل الى المستويات المأمولة. كما ان هناك فجوة في مهارات الشباب،اذ لا يمتلك خريجو الجامعات المهارات اللازمة لأداء وظائف في المستقبل (Awamleh، ٢٠١٩).

٣. دراسة ثابت (٢٠١٨)

تناولت هذه الدراسة التنمية الشخصية للطلاب والشعور بالمسؤولية الاجتماعية من خلال برنامج تعلم الخدمة في مدرسة ثانوية خاصة في إمارة دبي. استعملت هذه الدراسة نهج بحث نوعي مع تصميم دراسة حالة واحدة لتقديم صورة للبرنامج من وجهات نظر متعددة تشمل الإدارة المدرسية والمعلمين وفريق تعلم الخدمة والطلاب. أظهرت نتائج الدراسة أن المشاركون أظهروا زيادة في الوعي المجتمعي والعمل الجماعي والالتزام تجاه المجتمع واكتساب احترام الذات والرضا الذاتي حيث انعكس ذلك على قدرتهم على إنجاز مهامهم (Thabet، ٢٠١٨).

٤. دراسة تشونغ شين (٢٠١٥)

تناولت الدراسة رسم إطار وعملية ونتائج تنمية وتمكين الشباب من خلال العمل مع مجتمع الشباب في دبي من خلال فهم العلاقة بين العمل والتفكير في سياق تمكين الشباب. وجدت الدراسة أن النمو الشخصي للشاب يعتمد على النمو الجماعي، والعكس صحيح (Chung-Shin، ٢٠١٥).

٥. دراسة الحمودي وعلي (٢٠١٢)

تناولت الدراسة استكشاف مدى توفر منهج تنمية وتمكين القيادات الشبابية في المدارس الثانوية الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب قدرة هذه المدارس على إعداد الطلاب لواقع عالم اليوم ومتطلبات القوى العاملة. علاوة على ذلك، سعت الدراسة إلى توضيح المهارات والكفاءات التي يجب أن تستهدفها المدارس الثانوية الحكومية من أجل تنمية إمكانيات وقدرات الشباب. في الوقت نفسه، وعلى خط موازٍ، ركزت الدراسة على الأسس الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمتعلقة بتنمية القيادات الشبابية بهدف تقييم دورهم الحالي في إعداد الشباب. أشارت نتائج الدراسة إلى غياب مناهج القيادة الشبابية المطبقة في المدارس الثانوية الحكومية في الدولة. لذلك، أوصت الدراسة بتسليط الضوء على فوائد ومزايا تطبيق منهج القيادة (AlHammoudi & Ali، ٢٠١٢).

١.٥.٢ الدراسات في السياق العربي والدولي

٦. دراسة البراشدية (٢٠٢١)

تناولت الدراسة قطاع ريادة الأعمال ودور جائحة كورونا في إعادة تشكيل هذا القطاع في العالم مع التركيز على سلطنة عمان. وقد استنتجت الدراسة وجود العديد من الفرص لنمو قطاع ريادة الأعمال الرقمية خلال فترة انتشار فيروس كورونا نظراً لدور الرقمنة في تعزيز مرونة الأعمال بالإضافة إلى دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي. كما أشارت الدراسة الى ان جائحة كورونا قد سرعت اتجاهات مؤسسات ريادة الأعمال نحو رقمنه أعمالها التجارية القائمة ، فضلا عن زيادة عدد مشاريع ريادة أعمال جديدة ومبتكرة. ولقد أوصت الدراسة بمواجهة تحديات قطاع ريادة الأعمال الرقمية من خلال وضع خيارات متعددة لسياسات دعم التحول الرقمي لنماذج الأعمال، وتطوير السياسات الخاصة بالبنية التحتية الرقمية والابتكار القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد سبل نشر ثقافة استخدام التقنيات الرقمية في المجتمع (البراشدية، ٢٠٢١)

٧. دراسة النداوي (٢٠٢١)

تناولت الدراسة تحديات وصعوبات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. اذ بينت الدراسة انه على الرغم من أهمية ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد

الدول، الا ان دورها في الاقتصاد العراقي ضعيف جداً، ويعود ذلك الى ضعف دور الدور الحكومي في تنظيم ودعم هذا القطاع الهام (النداوي، ٢٠٢١).

٨. دراسة الهزاني (٢٠٢٠)

تناولت الدراسة أثر المشاريع متناهية الصغر المتمثلة في عربات الأطعمة المتنقلة على تمكين الشباب وتحسين نوعية حياتهم في المملكة العربية السعودية. اعتمدت الدراسة على استبيان تم توزيعه على الشباب المستفيدين من المشروع، وعلى عدد من أفراد المجتمع. توصلت الدراسة أن هذه المشاريع ساهمت في تمكين الشباب وحقق لهم فوائد اقتصادية وشخصية واجتماعية. وقد وجدت الدراسة ايضاً ان المشروع كغيره من المشاريع الصغيرة واجه العديد من التحديات التنظيمية والمالية. إلا انه نال استحسان أفراد المجتمع، الذي رأوا ان المشروع ساهم في استثمار وقت الفراغ الشباب، ووفر فرصة عمل للعاطلين عن العمل، وساهم في تحسين المستوى الاقتصادي للشباب العاملين به، وكسر ثقافة العيب للمهن اليدوية في المملكة (الهزاني، ٢٠٢٠).

٩. دراسة لاكشميناراياناان (٢٠٢٠)

تناولت الدراسة بشكل مقارن السياقات المختلفة لمشاركة الشباب في الكويت قبل وبعد النفط، ودرست التحول الاجتماعي والاقتصادي للكويت أثناء وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١. استنتجت الدراسة ان تمكين وتنمية الشباب في الكويت بطيئة بسبب صعوبة تغيير المواقف والممارسات التقليدية. لذلك أوصت الدراسة بدمج الشباب في خطط التنمية الاقتصادية للبلاد. اذ سيساعد هذا النهج تنويع اقتصاد الكويت والابتعاد عن اعتمادها المفرط على الهيدروكربونات والقوى العاملة الوافدة في المقام الأول (Lakshminarayanan، ٢٠٢٠) .

١٠. دراسة توزلوكوفا وهيكادون (٢٠٢٠)

تناولت الدراسة تقييم مشروع ريادة الأعمال الاجتماعية الذي تم تضمينه في دورة اللغة الإنجليزية للأعمال التي يقدمها مركز الدراسات التحضيرية في جامعة السلطان قابوس، في سلطنة عمان، حيث يتعرف الطلاب على مشاكل العالم الحقيقي ويكتسبون المعرفة من خلال العمل معاً في مجموعات لتطوير وتنفيذ حلول للقضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية ، فضلا عن مناقشة مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية وتطبيقه في مشروع الطالب. كما ان الدراسة سعت الى استكشاف فعالية نهج التعلم القائم على حل المشكلات الذي يعتمد على مبدأ التعلم البناء عند تدريس ريادة الأعمال الاجتماعية. أظهرت نتائج الدراسة ان تدريس ريادة الأعمال الاجتماعية في التعلم القائم على المشكلات وبناء مشاريع ريادة الأعمال الاجتماعية لها دور فعال في دعم وتمكين الشباب (Tuzlukova & Heckadon، ٢٠٢٠).

١١. دراسة ميلوجبو وأوغبواكان وجميسينيا (٢٠٢٠)

تناولت الدراسة فحص كيفية تقييم رواد الأعمال الشباب في نيجيريا لاستعدادهم ومشاركتهم ودوافعهم فيما يتعلق ببناء مشروع خلال ازمة كوفيد ١٩. استعملت الدراسة الاستبيان لتوزيعه على ١٠٦٧ شاباً تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٥. كشفت النتائج أنه على الرغم من أن الشباب في العينة أظهروا استعداداً ودافعاً لريادة الأعمال، إلا أنهم لم يشاركوا فعلياً في أنشطة ريادة الأعمال خلال جائحة كوفيد ١٩. يعود السبب في ذلك حسب الدراسة الى فقدان الشباب الثقة في قدرة بيئة الأعمال على حماية مصالحهم ، ولاسيما أثناء حالات الطوارئ الصحية العامة مثل جائحة كوفيد ١٩ (Melugbo, Ogbuakanne, & Jemisenia، ٢٠٢٠).

١٢. دراسة كاومبولو، مواث، وجيمس (٢٠٢٠)

تناولت الدراسة تأثير جودة المشروع على استدامة مشاريع تمكين الشباب في كينيا. اعتمدت الدراسة تصميمات بحثية وصفية وتفسيرية. أظهرت نتائج الدراسة التي تم جمعها من ١٩٦ مشاركاً أن حوكمة المشروع لها علاقة مباشرة وتأثير كبير على استدامة مشاريع تمكين الشباب. مما يعني ان الهيئات المعنية بدعم مشاريع الشباب يجب ان تضع معايير جودة مناسبة لضمان نجاح المشروع. علاوة على ذلك، يجب على الحكومة والمؤسسات المالية تطبيق آليات الموازنة المناسبة ومعايير السلامة للمشاريع قبل تنفيذ المشروع من أجل التدفق الثابت لدورة حياة المشروع. سيؤدي ذلك إلى تقليل عدد مشاريع تمكين الشباب المتوقفة والمنهارة والتي يمكن تحقيقها أيضاً من خلال تنفيذ خطة إدارة الجودة المناسبة؛ تحسين معايير جودة تصميم المشروع، ورسم وإنشاء لجنة توجيهية لضمان الشفافية في استعمال موارد المشروع من خلال إجراء عملية الرصد والتقييم (Kaumbulu, Muathe, & James، ٢٠٢٠)

١٣. دراسة تو وتشيونغ و ليو (٢٠٢٠)

تناولت هذه الدراسة تأثير الشراكة بين الشباب والكبار على العلاقة بين تمكين الشباب في المجتمع والكفاءة الذاتية الإبداعية لهم. قامت الدراسة بتنفيذ مسح استقصائي على ٢٦٥٣ شاباً تم تجنيدهم في مراكز خدمة الشباب في هونغ كونغ. أشارت النتائج إلى وجود ارتباطات إيجابية بين تمكين الشباب في المجتمع والكفاءة الذاتية الإبداعية لهم. اذ أظهرت الدراسة ان تأثير تمكين الشباب كان له أثر قوي على الشراكات وعلى كفاءتهم. بشكل عام، أظهرت النتائج ان الشراكة بين الشباب والكبار لها دور فعال من خلال لتمكين الشباب وتسهيل تنفيذ المشاريع التنموية الإبداعية (To, et al.، ٢٠٢٠).

١٤. دراسة أوميج وجيديوفور وأوغوو (٢٠٢٠)

تناولت الدراسة فعالية مبادرات الحكومة النيجيرية من خلال وكالاتها المختلفة لتدريب الشباب وتمكينهم في ريادة الأعمال. قامت تلك المبادرات بهدف تعزيز خلق فرص العمل، والحد من الفقر، وتوليد الدخل لكل من الأفراد والحكومة وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي الذي سيساعد على تقليل الاعتماد المفرط على الحكومة وعائدات النفط، وهو ما ينعكس ايجابياً على النمو الاقتصادي للبلاد. تناولت الدراسة بشكل تجريبي ما إذا كان تمكين الشباب قد ساهم بشكل كبير في نمو ريادة الأعمال. توصلت الدراسة في نتائجها الى أن منح المزيد من الدعم المادي والمهارات لرواد الأعمال الشباب سيخلق المزيد من فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل. اذ أوصت الدراسة بأن على الحكومات بذل المزيد من الجهد في برامج تدريب الشباب على ريادة الأعمال على أن يكون التدريب مصحوباً بدعم مالي وغير مالي مستمر ومراقبة للأنشطة التجارية لهؤلاء رواد الأعمال بعد تمكينهم (Omeje, Jideofor, & Ugwu، ٢٠٢٠).

١٥. دراسة جابر السويدي (٢٠١٩)

تناولت الدراسة تنامي الجريمة وتطورها بالشكل الذي وصلت إليه في ظل العولمة والفضاء الواسع للجريمة ومعطياتها وكان لزاما على الأجهزة الأمنية والعدلية مجاراة ذلك التطور والتنامي في معدل الجريمة وأشكالها وأنواعها وتطرق لتمكين الشباب من مشاريع تضمن انشغالهم بما يفيدهم ويفيد الوطن وابعادهم عن الجريمة عبر تكاتف مؤسسات الدولة الحكومية والطوعية لمعالجة الخلل الناتج عن زيادة أوقات الفراغ لدى الطلاب (السويدي، ٢٠١٩).

١٦. دراسة راشد النقبي (٢٠١٨)

هذه الدراسة تناولت الارهاب الفكري الناتج من انحراف في الفكر ومن أسبابه القصور في توجيه الشباب ودعمهم لقيادة العمل الاقتصادي. اذ ان عدم استغلال أوقات الفراغ لدى الشباب والقصور في التوعية المجتمعية والدعم الاجتماعي يؤدي للانحراف، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل برامج للشباب لما لها من دور فعال في معالجة هذه المشاكل (النقبي، ٢٠١٨).

١٧. دراسة أحمد حمدان محمد أحمد (٢٠١٨)

تناولت الدراسة التمكين والمشاركة السياسية للشباب والعدالة الاجتماعية. اذ أشارت الدراسة الى ان التمكين السياسي للشباب يقود إلى تحقيق التمكين الاقتصادي. وترى الدراسة أن الشباب هم الأقدر على معرفة متطلباتهم وما ينتظرون من الدولة ان تقدمه لهم ورأيه في

أن التمكين السياسي هو الأهم من المشاريع والاقتصاد لارتباط السياسة بجميع مناحي الحياة (احمد، ٢٠١٨).

١٨. دراسة خالد الحمادي (٢٠١٧)

تناولت الدراسة منصات التواصل الاجتماعي ودروها في التواصل بين مؤسسات وفئات المجتمع المختلفة بما فيهم الشباب. وأوصت الدراسة باستغلال مواقع التواصل الاجتماعي لتوعية الشباب وتمكينهم واعطائهم الفرصة للنجاح عبر مشاريع تديرها الدولة ،وبرامج تعزز الثقة لدى الشباب وتزيد من قدراتهم (الحمادي خ.، ٢٠١٧).

١٩. دراسة أنجاي (٢٠١٧)

تناولت الدراسة مسئولية الدولة في تمكين الشباب. وقد عولت الدراسة على الشباب في النهوض بالدولة وحثت على وضع برامج للشباب تستطيع الدولة من خلالها النهوض من كبوتها والتعامل مع الشباب يؤدي إلى الرؤية المستقبلية كون الشباب يمثلون المستقبل القريب الذي تطمح إليه الدول (انجاي، ٢٠١٧).

٢٠. دراسة سيد (٢٠١٦)

تناولت الدراسة دور الجمعيات الأهلية في تمكين الشباب في مجال مشروعات التنمية المحلية في مصر. ودور تلك الجمعيات في استقطاب الشباب وتمكينهم وتوظيفهم. كما تطرقت الدراسة الى المفاهيم العامة للتمكين موضحة آراء خبراء الاجتماع واختلافهم في مفهوم التمكين والوصول للصيغة المثلى التي تجعل من تطبيق البرامج التمكينية واقعا في المجتمع والاستفادة من التجربة الأوروبية في هذا المجال (سيد، ٢٠١٤).

٢١. دراسة فودة (٢٠١٤)

تناولت الدراسة فئة الشباب الجامعي وتمكينهم في المجتمع. اذ استنتجت الدراسة ان الشباب المتعلم هو الأقدر على حفظ أمانة التمكين ويستغلها استغلالاً صحيحاً وأن مشاريع الشباب الجامعي هي نتاج بين مزج العلم بالعمل وهنا تكون الفائدة أعظم وتكون المشاريع مدعومة علمياً وبأسس صحيحة وحسابات مدروسة مقارنة بما عداها من المشاريع النظرية أو الحرفية البسيطة (فودة، ٢٠١٤).

٢٢. دراسة سيف الدين (٢٠١٣)

سعت الدراسة الى معرفة معوقات التمويل وأثرها على تحقيق أهداف المشاريع الصغيرة. اذ كشفت الدراسة ان افتقار عنصر الثقة في القائمين على المشروع وعدم توفر الضمانات الكافية ونقص الخبرة في أساسيات التعامل المصرفي ، وانخفاض القدرة على التسويق وصعوبة اعداد دراسة الجدوى وروتينية وتكرار أفكار المشاريع المقترح تمويلها تمثل اهم تلك

المعوقات. وقد استنتجت الدراسة ان سهولة الحصول على التمويل له أثر مباشر على نجاح المشروع (سيف الدين، ٢٠١٣).

١.٥.٣ مناقشة الدراسات السابقة

ركزت الدراسات السابقة على تمكين الشباب من جوانب مختلفة بما في ذلك التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمشاركة في الحياة العامة ، فضلا عن دور مؤسسات تمكين الشباب ومؤسسات المجتمع في عملية التمكين. كما تطرقت تلك الدراسات الى معوقات تمكين الشباب والعوامل التي تؤثر على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ودور العوامل المختلفة في نجاح المشاريع.

دور المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في تمكين لم تنل نصيبها بالشكل المناسب في الدراسات السابقة. اذ ان هذا الموضوع لم يأخذ اهتمام الباحثين، اذ انصب اهتمامهم بشكل أكبر على دور الحكومات في تمكين الشباب وطرق إدماجهم في المجتمع ومعالجة مشاكل الفقر والإدمان التعليم.

تفتقر كذلك الدراسات العربية الى البحث في هذا الموضوع. هناك دراسة قليلة تناولت هذا الموضوع، منها دراسة الهزازي (٢٠٢٠) التي تطرقت الى دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في تمكين الشباب ولكنها اقتصرت فقط على مشروعات عربات الأطعمة المتنقلة في المملكة العربية السعودية. كما تناولت دراسة النداوي (٢٠٢١) تحديات وصعوبات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ودورها في الاقتصاد العراقي.

في سياق دولة الامارات العربية المتحدة، لم تجد الباحثة أي دراسة لدور المشاريع الصغير والمتناهية الصغر في تمكين الشباب، اذ اقتصرت الدراسات على تحليل برامج تمكين الشباب المقدمة لهم (الحمادي و الغرايبة، ٢٠٢٠)، والتمكين من خلال العمل الجماعي (Chung-Shin، ٢٠١٥)، والمهارات القيادية (AlHammoudi & Ali، ٢٠١٢) واندماج الشباب في القطاع الخاص وتطوير قدراتهم (Awamleh، ٢٠١٩) والتزامهم نحو المجتمع .(Thabet, 2018)

١.٦ النظريات المفسرة لإشكالية الدراسة

هناك العديد من النظريات المرتبطة بموضوع الدراسة، اذ تم التطرق الى تلك النظريات في الأقسام الآتية :

١.٦.١ نظرية التمكين

يرجع أصل التمكين كشكل من أشكال النظرية إلى البرازيلي باولو فريري (PauloFreire) عندما اقترح خطة لتحرير الشعوب المضطهدة في العالم من خلال التعليم (Hur، ٢٠٠٦). تم تطوير النظرية لاحقاً بوساطة زيمرمان (Zimmerman M.

A.، ٢٠٠٠). ويقصد بالتمكين تقديم المساعدة والدعم للأشخاص من أجل تحسين قدرتهم في اتخاذ القرارات المناسبة بهدف منحهم الاحساس بالاستقلالية وتقدير الذات مما ينعكس ايجاباً على شخصيتهم وعلى المجتمع الذي يعيشون فيه، وبالتالي يكونون قادرين على مساعدة أنفسهم والآخرين.

وفقاً لنظرية التمكين، فإن تمكين الشباب يمنحهم فرصاً لتكوين المهارات التي توفر لهم حل لمشكلاتهم والمشاركة في صنع القرار. تشمل مكونات نظرية التمكين: التمكين الفردي، والتمكين التنظيمي، وتمكين المجتمع (Zimmerman M. A.، ٢٠٠٠)، التمكين على المستوى الفردي يساعد الشباب على العمل بشكل وثيق مع منظماتهم ومجتمعهم مما يسهم على بناء مواهبهم ومهاراتهم ومساعدتهم على أن يصبحوا أكثر كفاءة في مجالات تخصصهم (Zimmerman M. A.، ٢٠٠٠) ، ويوفر التمكين التنظيمي للشباب الحصول على الخبرة اللازمة لتولي المسؤولية في حياتهم، وايجاد طرق أخرى لتقديم الخدمات، والقدرة على اتخاذ القرارات، بينما يمثل تمكين المجتمع الجهد لإنشاء المجتمعات لحل المشكلات التي تؤثر على جودة الحياة ومساعدتهم على المشاركة أو الانخراط في أنشطة مفيدة على المستوى المحلي او الوطني (Zimmerman M. A.، ٢٠٠٠) .

تعتبر نظرية تمكين الشباب مهمة في توجية وتحليل نتائج هذه الدراسة، لأنها توضح كيف تقوم مؤسسات وصناديق دعم المشاريع الشبابية بتقديم الدعم اللازم لتمكين الشباب من خلال التدريب على ريادة الأعمال وتقديم الدعم المالي التي تكون بمثابة رأس مال لأعمالهم. تمكن هذه المؤسسات والصناديق الشباب من تطوير مهاراتهم ورعاية مواهبهم وتحسين كفاءاتهم من خلال بناء مشاريع او المشاركة بالأنشطة المحلية. لذلك يرى زيمرمان بأن نظرية التمكين تحسن الروابط الاجتماعية بين الشباب وبيئتهم الاجتماعية (Zimmerman M. A.، ٢٠٠٠) .

١.٦.٢ نظرية الدور

تهتم نظرية الدور (Role Theory) بالجوانب السلوكية للأفراد التي يمكن أن يكون لها تداعيات كبيرة على المنظمات والموظفين والمستهلكين وأصحاب المصلحة الآخرين. بشكل أساسي، تشير نظرية الدور إلى دراسة الأدوار أو أنماط السلوك المميزة، والتي تُعرَّف أيضاً على أنها مجموعات من الإشارات الاجتماعية التي توجه سلوك الأفراد في وضع معين (Solomon, Surprenant, Czepie, & Gutman، ١٩٨٥). علاوة على ذلك، فإن نظرية الدور "هي دراسة السلوك المرتبط ببعض المواقف المحددة اجتماعياً وليس الأفراد المعينين الذين يشغلون هذه المناصب" (Solomon, Surprenant, Czepie, & Gutman، ١٩٨٥). لذلك تفترض نظرية الدور أن الناس أعضاء في المواقف الاجتماعية،

ولديهم توقعات سواء من سلوك الأفراد الآخرين أو سلوكهم الخاص (Biddle، ١٩٨٦). وبشكل أكثر تحديداً، تهتم النظرية بحقيقة أن الناس يتصرفون بطرق يمكن التنبؤ بها اعتماداً على الموقف أو هويتهم الاجتماعية (Biddle، ١٩٨٦).

وفقاً لنظرية الدور، تتوافق المواقف والسلوك مع التوقعات "الأدوار" التي تحددها البيئة الاجتماعية للأفراد ضمنياً (Biddle، ١٩٨٦). على هذا النحو، يتضمن تمكين الشباب عملية تقوم من خلالها البيئة الاجتماعية للشباب بإعادة تحديد أدوراهم باعتبارها ادواراً ذا قيمة وقدرة واستقلالية ومساهمة. لذلك من المتوقع أن تتغير مواقف وسلوكيات الشباب لتعكس الدور المعاد تحديده.

١.٦.٣ النظرية البنيوية الوظيفية

تعتبر النظرية البنيوية الوظيفية (Functional Structure Theory) من أكثر النظريات الاجتماعية شيوعاً واستخداماً في تفسير الظواهر، إذ تهدف هذه النظرية إلى معرفة كيف يعمل المجتمع. ويشار إلى النظرية البنائية الوظيفية على أنها منظور وظيفي يدور حول التوازن الاجتماعي الذي يحدث في حياة الناس. يتم الحصول على هذا التوازن لأن المجتمع يعد ترتيباً للكائنات الحية المترابطة مع بعضها البعض. هذه الكائنات هي التي تشكل المجتمع، والتي تؤدي إلى استقرار النظام الاجتماعي. وفقاً لإحسان الحسن ترتكز النظرية البنيوية الوظيفية على العديد من المبادئ (أبو الحسن، ٢٠٠٥) وهي:

١. يتكون المجتمع أو المجتمع المحلي أو المنظمة أو الجماعة من أجزاء ووحدات مختلفة، إلا أنها مترابطة ومتساندة ومتجاوبة وحداتها مع الأخرى.
٢. يمكن تحليل المجتمع تحليلاً بنيوياً وظيفياً إلى أجزاء وعناصر لكل منها وظائفها الأساسية.
٣. إن الأجزاء هي أجزاء متكاملة، فكل جزء يكمل الجزء الآخر وان أي تغيير يطرأ على أحد الأجزاء لابد أن ينعكس على بقية الأجزاء ومن ثم يحدث ما يسمى بعملية التغير الاجتماعي.
٤. إن كل جزء من أجزاء المنظمة أو النسق له وظائف بنيوية نابعة من طبيعة الجزء، وهذه الوظائف مختلفة نتيجة اختلاف الأجزاء او الوحدات التركيبية، وعلى الرغم من اختلاف الوظائف فإن هناك درجة من التكامل بينها.
٥. الوظائف التي يؤديها المجتمع تشبع حاجات الأفراد المنتمين أو حاجات المنظمات الأخرى.
٦. الوظائف التي تؤديها المنظمة أو الجماعة قد تكون وظائف ظاهرة أو كامنة أو وظائف بناءة أو وظائف هدامة.

٧. وجود نظام قيمي او معياري يقسم العمل ويحدد واجبات كل فرد وحقوقه، فضلا عن تحديده ماهية الأفعال التي يكافأ أو يعاقب عليها الفرد.

٨. تعتقد النظرية البنيوية الوظيفية بنظام اتصال او علاقات إنسانية تمرر عن طريقه المعلومات والإيعازات من المراكز الأخيرة إلى المراكز القيادية. وتعتقد النظرية البنيوية الوظيفية بنظام سلطة يتخذ القرارات ويصدر الإيعازات والأوامر إلى الأدوار الوسطية أو القاعدية ونظام المنزلة فهو النظام الذي يقضي بمنح الامتيازات والمكافآت.

في الحياة اليومية، يمكننا أن نرى كيف تعمل النظرية البنيوية الوظيفية داخل النظام. على سبيل المثال، تقوم الحكومة بدعم وتأهيل أحد الشباب لتنفيذ مشروع معين، نتيجة لذلك سوف يقوم الشاب بتوفير التأمين المادي له ولأسرته، كما يقوم بدفع الضرائب والرسوم الحكومية وتوفير وظائف لشباب آخرين. يتم استعمال أموال الرسوم والضرائب المدفوعة للحكومة من قبل هذا الشاب صاحب المشروع لتقديم الدعم لمشاريع شبابية أخرى. وهكذا تدور الحلقة، اذ ان تمويل ودعم مشاريع الشباب في البداية ساعد في خلق العديد من الفرص التي عادت على الدولة والتي قامت بدورها فيما بعد بتمويل ودعم مشاريع أخرى. من وجهة نظر النظرية البنائية الوظيفية، إذا كان النظام يعمل كما ينبغي، فإن الحكومة تمول مشاريع الشباب، فيخلق هذا الدعم استقراراً وفرصة اخرى، ومن ثم ستكون الأنظمة الاجتماعية في حالة مستقرة.

الفصل الثاني: الإطار النظري

١.٧ تمكين الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة

١.٧.١.١ استراتيجية تمكين الشباب

تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب في عام ٢٠١٥ من أجل المساهمة في بناء المستقبل وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة في تنمية الشباب، ومراقبة تقدم تمكين الشباب في الدولة (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢١). وفي فبراير ٢٠١٦ وأثناء القمة الحكومية العالمية لعام ٢٠١٦، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن "حكومة المستقبل"، وهي تعديل وزاري تضمن تغييرات هيكلية كبيرة حولت التركيز من القطاعات الرئيسية إلى قضايا السياسات الرئيسة

كانت قضايا السياسات التي شكلت مجالات التركيز الرئيسة للحكومة الجديدة هي الابتكار والشباب والتغير المناخي والتسامح والسعادة. وداخل هذه الحكومة، أعيد دور وزير الشباب ليحل محله شاب لتمثيل قضايا الشباب في مجلس الوزراء والمساهمة في وضع سياسات لتحسين فرص الشباب. كما أنشأت مجلس الإمارات للشباب لإشراك الشباب في تخطيط السياسات.

١.٧.١.٢ رؤية الدولة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

الرؤية الاستراتيجية للدولة تستهدف النهوض بقطاع المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة بحيث يساهم هذا القطاع بنحو ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢١)، (الليثي، ٢٠١٩). لتحقيق هذه الغاية الاستراتيجية، تتبنى الحكومة خطة مستقلة على المستوى الوطني للنهوض بالقطاع اعتماداً على التوسع في تقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية على وفق آليات جديدة وسريعة، والتركيز على دعم الابتكار، اضافة الى فتح اسواق خارجية جديدة للمنتجات الوطنية، وتعزيز تنافسية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عالمياً (مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩).

تدرس الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المعنية بالتعاون مع الصناديق والمؤسسات لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والناشئة حالياً فكرة قيام هذه الصناديق بإصدار صكوك او سندات او وحدات من محافظ استثمارية تستثمر في مثل هذه المشاريع وطرحها للجمهور على شكل أوراق مالية بالدرهم بقيم اسمية صغيرة بحيث يتم تداولها في منصات خاصة في سوق الأوراق المالية.

ومؤخراً، أعلنت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في سبتمبر ٢٠٢١ إطلاق مشاريع ومبادرات استراتيجية ضمن "مشاريع الخمسين" شملت في حزمتها الأولى إطلاق مشروع Project 5Bn، يتم من خلاله تخصيص ٥ مليارات درهم لدعم المشاريع الإماراتية الشابة (منصور، ٢٠٢١). كما أعلنت الحكومة أيضاً عن حزم تحفيز اقتصادية بلغت قيمتها الإجمالية ٧٠ مليار دولار أمريكي لمواجهة التأثيرات الاقتصادية لانتشار كوفيد-١٩ وحماية الشركات المحلية، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة (دبي للمشاريع الناشئة، ٢٠٢١).

تتمثل أبرز التحديات والفرص القائمة للمزيد من النهوض بقطاع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الحاجة الى المزيد من تيسير فرص نفاذ المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للتمويل المصرفي، حيث تبذل الدولة جهوداً حثيثة حالياً لتذليل التحديات القائمة في هذا الصدد من خلال برنامج متكامل ينفذه المصرف المركزي لتسهيل استعمال الأصول المنقولة كضمانات، والسعي نحو وجود برنامج اتحادي لضمانات القروض الموجهة الى تلك المشاريع. من جانب آخر، تسعى الدولة الى تأسيس المزيد من المؤسسات التي تقدم قروضا تفضيلية لمشاريع رواد الأعمال.

١.٧.١.٣ المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

تم اعتماد مستهدفات على المستوى الوطني، ولاسيما بتقدم قطاع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة تم تضمينها في الرؤية والخطط الاستراتيجية للدولة متمثلة في

السعي الى رفع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام ٢٠٢١ الى نحو ٦٠٪ (مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩). لتحقيق هذه الرؤى الاستراتيجية تتبنى حكومة الدولة خطة وطنية مستقلة للنهوض بقطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة، تتمثل أبرز ملامحها في تقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية على وفق آليات جديدة وسريعة، والتركيز على الابتكار في المشاريع متناهية الصغر والصغيرة، فضلا عن فتح اسواق خارجية للمنتجات الوطنية، وتعزيز تنافسية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عالمياً.

فيما يتعلق بالمبادرات الحكومية الخاصة بتوفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة تسعى الحكومة الى الاستمرار في دعم وتعزيز مساهمة القطاع الاقتصادية من خلال تبني عدد من الآليات والبرامج المختلفة في نطاق عمل كل من مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والبرنامج الوطني المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

من حيث النفاذ الى التمويل، يجرى العمل على وضع سياسات فعالة من خلال المصرف المركزي مع البنوك التجارية لتقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية، فضلا عن تقييم آليات التمويل القائمة لهذه لمشروعات بهدف تحديد اهم التحديات والسعي الى تطوير حلول عملية. في مجال التخطيط الاستراتيجي والتسويق، تبنت حكومة الدولة عدد من المبادرات المتمثلة في:

- تنظيم دورات متخصصة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التخطيط الاستراتيجي والمالي والاستثماري والتسويق والتصدير ، وعقد مؤتمرات تخصصية لهذه الشركات.
- إصدار الكتب والدراسات لتوعية وتثقيف رواد الأعمال.
- دعم مشاركة شركات القطاع في الوفود الدولية الى الدول الاخرى للمشاركة في المعارض والمؤتمرات التجارية.
- دعوة خبراء دوليين لتقديم الخبرات والاستشارات.

من جانب اخر، تعمل الحكومة من خلال عدد من المبادرات الحكومية المتبناة لتمكين المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال:

- تقديم الدورات التدريبية المتخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تركز على دعم الإنتاجية والتنافسية والاستثمار في راس المال البشري.
- عقد برامج تدريب متخصصة في دول أخرى مثل كوريا الجنوبية، وكندا، والاتحاد الأوروبي.
- مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الانتقال الى تطبيق الابتكار.

٢. الفصل الثالث:

منهجية البحث

٢.١ مجتمع الدراسة

يشير مجتمع الدراسة إلى مجموع الأفراد أو الوحدات التي يتم أخذ العينة منها والتي تتوافق مع مجموعة معينة من المواصفات المطلوبة في الدراسة. يتمثل مجتمع الدراسة الحالية في الأشخاص المسؤولين في مؤسسات وصناديق دعم مشاريع الشباب في الدولة.

٢.٢ عينة الدراسة

تتألف العينة من عدد من الأشخاص المسؤولين في مؤسسات وصناديق دعم الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة وقد بلغ عددهم ٢٨ مسؤولا، وقد تم اختيار العينة بطريقة قصدية، اذ تم الاتصال بالمسؤولين وتحديد موعد مع من وافقوا على اجراء المقابلة.

٢.٣ أداة الدراسة

تم استعمال أسلوب المقابلة شبه المنظمة لتحقيق الهدف من هذه الدراسة بالإضافة الى مراجعة الوثائق لجمع المعلومات والتصورات حول فعالية مؤسسات تمكين الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢.٤ وقد احتوى دليل المقابلة على خمسة اسئلة، وهي:

١. كيف ترى وضع تمكين الشباب في الدولة؟
٢. ما التحديات التي تواجه الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال في الامارات؟
٣. ما التحديات التي تواجه مؤسسات تمكين الشباب في الدولة؟
٤. ماهي طبيعة المشاريع التي تدعمها مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في الدولة؟
٥. كيف تجسد هذه المؤسسات والصناديق السياسة الاجتماعية المتعلقة بتمكين الشباب لدولة الامارات؟

٢.٥ تحليل المقابلات

تم إجراء مقابلات مع عدد ٢٨ من ممثلي مؤسسات وصناديق دعم الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من مارس ويوليو ٢٠٢١. تم إثراء المقابلات المسجلة الكترونياً بالتدوينات الشخصية للنقاط الحيوية التي أكدها المشاركون. بعد الانتهاء من جلسات المقابلة، تم تشغيل الملف الصوتي والاستماع اليه مرات عديده بهدف الاطلاع على جميع المواضيع التي أثارها المشاركون في المؤسسات المختارة. تم بعد ذلك تحويل الملف الصوتي الى بيانات نصية ثم تحليل بيانات المقابلات يدوياً باستخدام التحليل الموضوعي وتحليل المحتوى مجتمعين. كلاهما تقنيات مستخدمة على نطاق واسع لتحليل البيانات

النوعية أو الأسئلة المفتوحة. تكفي كل من الطريقتين للبحث، لكن هذه الدراسة جمعت بين الأدوات التحليلية من أجل متانة التحليل.

٢.٦ المعلومات الديموغرافية للمشاركين

فيما يتعلق بمستواهم الوظيفي، كان هناك ٣ مدراء من المستوى الأعلى و٢١ مديرا من المستوى المتوسط بمسميات وظيفية مختلفة و٤ استشاريين، وبالنسبة لجنس المشاركين، كان هناك ١٧ مشاركين من الذكور و١١ من الاناث.

٢.٧ مناقشة أسئلة وإجابات المقابلات

٢.٨ تصنيف الموضوعات

أفرزت نتائج المقابلات ٥ مواضيع رئيسية و٢١ موضوعاً فرعياً كما يوضحها الجدول (١). هذه الموضوعات تمثل النقاط التي ركزت عليها المقابلة وتطرق اليها المشاركون. لذلك قمنا بحصر هذه الموضوعات وترتيبها وفقاً لعدد التكرارات.

جدول ١: تصنيف موضوعات المقابلات

المواضيع الرئيسية	المواضيع الفرعية	التكرارات
وضع تمكين الشباب	تمكين مستدام	26
	رؤية وطنية	23
	تجارب ناجحة	21
	برامج ومبادرات متعددة	19
	رضا مرتفع	19
التحديات التي تواجه الشباب	نقص التمويل والسياسة النقدية	28
	ضعف مهارات إدارة المشاريع	23
	عدم توافر المعلومات	23
	المنافسة	22
	التسويق	19
	ارتفاع التكاليف والرسوم	19
التحديات التي تواجه مؤسسات الدعم	ضعف الموارد المالية	28
	ضعف التعاون والتنسيق	23
	معوقات فنية	18
السياسة الاجتماعية	تكامل	28
	تمكين مستدام	26
	رؤية وطنية	23
	تجارب ناجحة	21
المشاريع التي تدعمها المؤسسات	المشاريع الابتكارية	28

سؤال المقابلة الأول: ما هو وضع تمكين الشباب في الدولة؟

يبحث سؤال المقابلة هذا في الوضع العام لتمكين الشباب والذي تقدمه المؤسسات والصناديق الراعية في دولة الإمارات العربية المتحدة. للإجابة على هذا السؤال، سألت الباحثة المشاركين في المقابلات عن وجهة نظرهم حيال هذا الموضوع. تم حصر الردود الأكثر تأثيراً والموضوعات الأكثر تكراراً كما يوضحه الجدول الآتي .

جدول ٢: الموضوعات الرئيسية والفرعية لوضع تمكين الشباب في الدولة

الموضوعات الرئيسية	الموضوعات الفرعية	التكرارات
وضع تمكين الشباب في الدولة	تمكين مستدام	26
	رؤية وطنية	23
	تجارب ناجحة	21
	برامج ومبادرات متعددة	19
	رضا مرتفع	19

١. تمكين مستدام

اتفق المشاركون في المقابلات ان دولة الإمارات العربية المتحدة نفذت العديد من البرامج والمبادرات التي أدت إلى تعزيز جهود التمكين المستدام للشباب وتقديم سبل الدعم اللازمة لهم كافة بما يضمن استحداث فرص ومسارات مختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستدامة والتي من شأنها نشر أسباب السعادة بينهم، وتعزيز مشاركتهم في مجمل العملية التنموية التي تشهدها الدولة في كافة المجالات. حيث أشار أحد المشاركين قائلاً:

"الدولة لديها خطة واضحة ومستدامة في موضوع تمكين الشباب، اذ توفر للشباب المواطن العديد من البرامج والمبادرات التي تحفزهم على الابداع والابتكار وإشراكهم في العملية السياسية والمجتمعية وفي صنع القرار؛ الأمر الذي يسهم في تحقيق الرفاه والاستقرار للمجتمع؛ ومثال على ذلك تأسيس مؤسسات لتمكين للشباب في جميع إمارات الدولة وإنشاء مجالس مختلفة للشباب لتمثيلهم وعرض آرائهم امام القيادات".

وجهة النظر هذه تتفق مع ما تطرق اليه مشارك آخر، اذ قال: "تسعى الدولة بشكل دائم تمكين الشباب وتعزيز مهاراتهم وإشراكهم الشباب في مختلف الجوانب وإيصال أفكارهم وصوتهم لقيادة الدولة بهدف تمكينهم لتولي المهام المختلفة". أن رؤية حكومة دولة الامارات تركز على تحقيق تمكين مستدام لشباب الدولة بهدف الاستفادة من الإمكانات الواعدة لهم، والعمل على الاستثمار فيها من خلال منظومة تطويرية اقتصادية واجتماعية شاملة وهو ما

ينعكس ايجاباً على نوعية الحياة للشباب أنفسهم ولمجتمعهم وللدولة بشكل عام. حيث قال أحد المشاركين:

"ما تقدمه الدولة من عوامل التمكين العديدة والمستدامة لها انعكاس على الشباب أنفسهم وعلى المجتمع في الدولة، وكذلك على الاقتصاد... لدينا في المؤسسة العديد من البرامج النوعية التي نقدمها للشباب، هذه البرامج مستمرة طوال العام وهي تهدف تحقيق تمكين مستدام لهؤلاء الشباب".

عزز وجهة النظر هذه ما صرح به أحد المسؤولين المشاركين حيث قال:

"...هذا الشيء يحسب لهذه القيادة في توجيهاتها المستمرة بتقديم ما يسهل على الشباب مزاولة نشاطهم الاقتصادي والتجاري والاعتماد على أنفسهم وخلق وظيفة لأنفسهم وخلق وظائف للمجتمع، لأنه بالنهاية هذه عبارة عن منظومة بتساعد المؤسسات على تطوير هذه المنظومة ودعمها بالموارد المتاحة لتمكين الشباب من إطلاق مشاريعهم وتمكينهم من استدامتها ليس فقط إطلاق مشاريعهم ولكن دعم استدامتها. وقد عملنا مؤخراً دراسة حول استدامة المشاريع أعضاء مؤسسة ...، ووصلت نسبة الاستدامة إلى ٥٥% على مدار خمس سنوات وعشر سنوات سابقة".

كما تطرق المشاركين إلى الانجازات التي حققتها الدولة في مجال تمكين الشباب، مشيرين إلى أنها قامت بعدة خطوات كفلت تمكين وإشراك الشباب في عملية صنع واتخاذ القرار والإسهام في بناء مستقبل مستدام للدولة، وأعطى أحد المشاركين مثالاً على ذلك قائلاً: "... تم تعيين وزيرة شابة من فئة الشباب وهو باعتقادي خطوة قوية في اتجاه تعزيز دور الشباب في المجتمع وتحقيق التمكين المستدام ".

وفي هذا السياق وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة خطة للتنمية المستدامة ضمن رؤية الإمارات ٢٠٢١، والتي تمثل خطة التنمية الوطنية للدولة التي تضع تصوراً لأن تكون الدولة واحدة من أفضل دول العالم بحلول عام ٢٠٢١. كما أعلنت الدولة في العام ٢٠١٧ عن استراتيجية للتنمية طويلة الأمد تمتد على مدى خمسة عقود، والتي تصادف مئوية دولة الإمارات ٢٠٧١، واضعة التنمية المستدامة في صميم أهدافها. كما أطلقت الدولة مبادرة إنشاء مجلس الشباب الاستشاري لأهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٨، والذي يعد منبراً لتبادل وجهات النظر حول مجموعة متنوعة من المواضيع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ولتحفيز الطموحات العالمية. وهو الأمر الذي يتماشى مع أجندة ٢٠٣٠ واستراتيجية الأمم المتحدة للشباب والتي تهدف إلى تعزيز مشاركة الأمم المتحدة مع الشباب لتسخير إمكاناتهم في معالجة قضايا التنمية المستدامة. وتعكس هذه الاستراتيجية وتعزز من

جهود جولة الدولة في مجالات تمكين الشباب، وتحسين مهاراتهم ، وتسخير أفكارهم الإبداعية لمواجهة التحديات المستقبلية.

كما احتلت دولة الإمارات المرتبة ٣١ عالمياً في مؤشر التنمية البشرية العالمي لعام ٢٠٢٠ والذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنوياً وهو مؤشر مركب يعبر عن مستوى رفاهية الشعوب في العالم من خلال ثلاثة أبعاد: الصحة والمعرفة ومستوى المعيشة. وتقدمت نتيجة الدولة من ٠.٨٦٦ لتصبح ٠.٨٩ من أصل ١ مقارنة بنتيجة الدولة المتقدمة كالنرويج التي حصلت على ٠.٩٥٧ نقطة. حيث تم تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن دول "التنمية البشرية العالية للغاية" (المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، ٢٠٢٠).

٢. رؤية وطنية

لفت بعض المشاركين إلى حرص الدولة على وضع الاستراتيجيات والسياسات التي تعزز من مشاركة الشباب ومنها الأجندة الوطنية للشباب التي تهدف إلى تهيئة البيئة المناسبة لمساعدة الشباب على تحقيق تطلعاتهم وكامل إمكانياتهم وتعزيز الروح الريادية لديهم وجعلهم نموذجاً يحتذى به على مستوى العالم. حيث قال أحد المشاركين:

" ... قامت الدولة بوضع الاستراتيجيات التي تهدف الى تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق وضع الاستراتيجيات التمكينية بالإضافة الى إنشاء مؤسسات الدعم والمجالس الشبابية التي تضم نخبة من الشباب بما فيهم أصحاب الهمم ليكونوا مستشارين للحكومة في قضايا الشباب".

وقال أحد المشاركين: " الدولة لديها خطة واضحة ومستدامة في موضوع تمكين الشباب، حيث توفر للشباب العديد من البرامج والمبادرات التي تحفزهم ..."

كما عزز مشارك آخر وجهة النظر هذه حيث قال:

"إن الاستثمار في تمكين الشباب المؤهل الذي يمتلك مهارات الإبداع والابتكار يمثل أولوية رئيسية في استراتيجية الدولة، التي ترى ان شباب الدولة هم الموارد الأهم والثروة الحقيقة التي يجل الاهتمام بها وتنميتها، وقد انعكس هذا بالفعل من وضع العديد من السياسات والاستراتيجيات التي تركز على الشباب وتمكينهم وتنميتهم. لذا دورنا في المؤسسة ان نقوم بترجمة تلك الاستراتيجيات والسياسات ضمن خططنا الى خلال برامج ومبادرات، تهدف إلى تمكينهم وبناء قدرات الشباب واستثمار طاقاتهم، وخلق الفرص المناسبة لمشاركتهم الفاعلة في المجتمع في كافة أنحاء الدولة".

ويتفق أحد المشاركين مع وجهات النظر السابقة اذ قال:

"بشكل عام، الدولة لديها رؤية واضحة حول تمكين الشباب، طبعاً بلا شك حكومة الدولة مهتمة بفئة الشباب وتعزيز الجهود المبذولة لبناء قدراتهم وتمكينهم من الإسهام بصورة

فعالة في المجتمع وخاصة ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لأنها من ضمن أهداف ورؤية الدولة. أيضاً تعمل المؤسسات كلها متكاتفة لجعل هذه الأهداف وتحقيقها وتسهيل وتيسير بيئة الأعمال ورفع الوعي لدى الشباب بالحوافز والتسهيلات التي تقدمها الدولة، طبعا كافة الجهات مشتركين لتحقيق هذا الهدف".

كما أضاف مشارك آخر قائلاً:

"رؤية الدولة واضحة بدعم مشاريع الشباب من خلال القوانين والتشريعات والدعم الحكومي، حيث صدر قانون خاص في المشاريع الصغيرة والمتوسطة حتى يسهل على الشباب مزاولة نشاطهم التجاري وهو قانون رقم ٢ لعام ٢٠١٤ بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما ان وجود مؤسسات محلية عديدة من القطاع الخاص والقطاع العام تقدم خدماتهم للشباب. كذلك البيئة التشريعية بشكل عام في الدولة تدعم وتمكن الشباب من مزاولة نشاطهم الاقتصادي والتجاري".

يتضح ان جميع المشاركين متفقون على ان توجه الدولة نحو تمكين الشباب راسخ وأصيل. حيث وضعت الدولة موضوع تمكين الشباب ضمن رؤيتها المستقبلية وخططها الاستراتيجية باعتبار الشباب هم الثروة الحقيقية للدولة وتحقيق التمكين الإيجابي لهم يسهم في تحقيق مكاسب في جميع الجوانب.

٣. رضا مرتفع

اتفق أغلب المشاركين في المقابلات ان تمكين الشباب الدولة رائد ومتميز، وقد أشار المشاركين ان نتائج الاستطلاعات توضح ان الشباب راضون عن التمكين المقدم لهم وعن الخدمات التي تقدمها مؤسسات وصناديق الدعم في الدولة. على سبيل المثال قال أحد المشاركين: "بشكل عام نسبة الرضا تفوق التسعين بالمئة". ويتفق مشارك آخر مع وجهة النظر السابقة حيث قال: "من خلال الاستبيانات التي تقوم فيها المؤسسة هناك رضا بشكل كبير عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة". بدوره مشارك أيضا يرى ان رضا الشباب عن التمكين والخدمات التي تقدمها مؤسسات الدعم كان متميزاً الا انه تأثر سلباً خلال مرحلة جائحة كورونا، اذ أشار المشارك ان هناك تباين في رضا الشباب بناء على نوع الخدمة المقدمة إليهم، اذ قال:

"من خلال المسوح والدراسات التي ينفذها الصندوق بشكل سنوي لتقييم مدى سعادة المتعاملين ورضاهم. يمكن القول انه قبل تفشي جائحة كوفيد١٩ كان الرضا عن خدمات الصندوق أعلى منه بالمقارنة مع مرحلة ما بعد الجائحة، وذلك بسبب تجميد عمليات الإقراض خلال فترة الجائحة وتحويل الأموال إلى إنقاذ الشركات الموجودة حالياً كبديل عن تأسيس شركات في وضع غير مستقر. ثانياً يتباين رضا الشباب بشكل كبير حسب نوعية

الخدمة المقدمة، ففي الوقت الذي يشهد فيه التدريب وبناء القدرات رضا تجاوز تسعين بالمائة طوال السنوات ما قبل انتشار الجائحة، بينما لاحظنا أثناء مرحلة كوفيد١٩ كان الرضا عن التدريب وبناء القدرات جيد جدا بدل ممتاز، وذلك بسبب تحول نوع التدريب إلى تدريب عن بعد أن يأتي جانب رضا عن الخدمات المتعلقة بالتمويل بنسبة رضاء متوسطة ليست عالية. ومن الغريب أو من الجدير بالذكر أن نسبة رضا الشباب عن خدمات الدعم غير المالية التي يقدمها الصندوق للمشاريع التي بدأت العمل بالفعل ازدادت بشكل واضح بعد انتشار الجائحة مقارنة بالمرحلة التي قبلها، وذلك بسبب الخدمات العديدة التي قدمها الصندوق لأصحاب المشاريع لمساعدتهم على التغلب على آثار الجائحة".

يتضح ان المشاركين أشاروا الى رضا الشباب حول التمكين والخدمات المقدمة لهم من مؤسسات وصناديق تمكين الشباب وفقاً للاستطلاعات التي قامت بها تلك المؤسسات.اذ أشاروا ان مؤسساتهم تقوم بشكل دوري بإجراء استطلاعات دورية لقياس مستوى رضا الشباب عن مبادرات التمكين المختلفة وقد أظهرت نتائج هذه الاستطلاعات ان الشباب راضون بدرجة عالية عن مبادرات وبرامج التمكين الخدمات التي تقدمها مؤسسات وصناديق الدعم.

٤. تجارب ناجحة

تطرق العديد من المشاركين الى دور دولة الإمارات العربية المتحدة في تمكين الشباب. اذ أشاروا ان الدولة تمثل الأنموذج الملهم في تمكين الشباب على مستوى العالم، وذلك بما حققته من تجربة تنموية ناجحة تستهدف تحقيق السعادة والرضا العام للشباب المواطن بشكل عام ولكل من يعيش على أراضيها، وهذا ما يجعل منها مصدر لأفضل الممارسات المطبقة في مجال تمكين الشباب. على سبيل المثال قال أحد المشاركين:" الدولة تميزت على المستوى العالمي والدولي بتقرير التنافسية فيما يخص مشاريع تمكين الشباب بدءاً من البرامج التدريبية والتطويرية التي تم عقدها وتم تنفيذها من خلال مجموعة من المؤسسات وصناديق الدعم في الدولة".

ويتفق مشارك آخر مع هذه الفكرة حيث أشار الى ان: "وضع تمكين الشباب في الدولة فعلاً متميز، الخدمات التي تقدمها الدولة بجميع مؤسساتها للشباب لا تقدم في أي دولة أخرى، لدينا تجربة ناجحة في هذا المجال. يأتوننا وفود من خارج الدولة للاطلاع على تجاربنا في هذا المجال".

كما تطرق المشاركون الى جهود واسهامات الدولة في دعم وتمكين الشباب العربي، اذ قامت بتأسيس وإطلاق مركز الشباب العربي وإطلاق ملتقى ومنصة فرص للشباب العربي، وتوفير بعثات تعليمية لهم. حيث قال أحد المشاركين: "تعتبر الدولة من أفضل دول العالم

في مجال تمكين وإشراك الشباب ونتيجة لذلك تم نقل تلك التجارب عربياً ودولياً. حيث تدعم الدولة بشكل مستمر الشباب العرب مادياً ومعنوياً".

اتفق المشاركون ان لدولة الامارات العربية المتحدة تجارب ناجحة ومتميزة في مجال دعم وتمكين الشباب الإماراتي وإشراكهم في المجالات المختلفة، ليس هذا فقط بل ان للدولة اسهامات في تمكين الشباب العربي من خلال تقديم العديد من المبادرات والبرامج الت تسهم في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي ليساعدهم في مواجهة التحديات التي تواجههم.

٥. برامج ومبادرات متعددة

أجمع المشاركون على وجود العديد من البرامج والمبادرات التي تقدمها الدولة لدعم تمكين الشباب من ضمنها دعم الشباب في مجال ريادة الأعمال وتنفيذ المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. حيث تعد هذه المشاريع من عوامل تمكين الشباب ودعم الاقتصاد الوطني وبالتالي فهي تحتل أولوية في استراتيجية الدولة، وهو ما شجع على تبني وإطلاق العديد من البرامج والمبادرات والجهود التي تعزز أدائها. حيث قال أحد المشاركين " تقدم مؤسستنا برامج لتمويل المشاريع، ودورات وبرامج تدريبية متنوعة لرواد الإعمال، فضلا عن تقديم الاستشارات والتسويق وغيرها. كما تدعم الدولة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من برنامج المشتريات الحكومية".كما قال أحد المشاركين:

"تركز مؤسستنا على محورين، الأول هو بث وتشجيع روح ريادة الأعمال في أوساط الشباب، ويشمل ذلك توفير البرامج التدريبية المتنوعة اللازمة لبناء قدراتهم وتمكينهم من تأسيس وإدارة مشاريعهم بصورة سليمة ترفع من نسب نجاحها بشكل كبير. أما المحور الثاني فيتمثل في مساعدتهم على تأسيس مشاريعهم، وذلك من خلال من خلال تقديم الاستشارات المتخصصة والمساعدة أثناء تأسيس مشاريعهم، فضلا عن توفير قروض مالية كمساهمة في تأسيس أو توسعة مشاريع. ولا تقف خدمات الصندوق عند مرحلة التأسيس، بل تتجاوزها لتشمل تقديم خدمات بعد بدء التشغيل لمساعدة الشباب من أصحاب المشاريع على إنشاء مشاريعهم وتوسعتها وحل المشاكل التي تواجههم".

عزز مشارك آخر وجهة النظر هذه حيث قال:" نوفر خدمات عديدة في مؤسستنا مثل خدمات الاستشارة، خدمات التأسيس، خدمات حاضنة الأعمال، خدمات التدريب والتطوير، خدمة التمويل، خدمة المشتريات الحكومية، وخدمات الترويج".

كما ان تمكين الشباب لا يقتصر على ريادة الأعمال ودعم المشاريع ولكن تسعى الدولة الى تمكين الدولة في مجالات متعددة على سبيل المثال قال أحد المشاركين: "يظهر الاهتمام بتمكين الشباب من خلال المبادرات المتنوعة ومن خلال توفير العديد من القنوات المخصصة للشباب من أجل تمكينهم في شتى المجالات على سبيل المثال توفير التمويل

والاستشارات والدورات التدريبية. كما توفر الدولة العديد من فرص التعليم للشباب، بالإضافة العديد من المؤسسات المختصة بالتعامل مع الشباب وقضاياهم". كما أضاف مشارك آخر "هناك قرار حكومي بدعم الشباب في جميع المجالات، ولهذا نقوم نحن والجهات الأخرى بتوفير العديد من البرامج لهم ".

أكد المشاركين على وجود العديد من البرامج والمبادرات التي تقدمها الحكومة ممثلة بمؤسسات وصناديق الدعم بالإضافة الى هيئات دعم ، وتمكين الشباب الأخرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كذلك.

بالتوافق مع وجهات النظر السابقة اشارت التقارير ان نسبة تمثيل الشباب في المجلس الوطني الاتحادي في الفصل التشريعي السابع عشر، اذ بلغت نسبة أعضاء المجلس تحت سن الـ ٤٠ عاماً ٢٥%، وهو رقم مرتفع بحسب المعايير البرلمانية الدولية. كما اعتمدت الدولة في نفس الفترة سياسة إشراك الشباب لتمثيل جهات عملهم خارج الدولة ضمن الوفود المشاركة في المهمات الرسمية. بالإضافة الى إطلاق علامة "بمجهود الشباب"، وهي مبادرة تهدف إلى توظيف مهارات ومواهب الشباب لبدء مشروعات رائدة على أن تخدم هذه المشاريع مختلف القطاعات في الدولة.

سؤال المقابلة الثاني: التحديات التي تواجه تمكين الشباب

يبحث سؤال المقابلة في التحديات التي تواجه رواد الأعمال الشباب عن طريق المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر الذي تقدمه الصناديق الراعية في دولة الإمارات العربية المتحدة. تم توجيه هذا السؤال الى المشاركين من المؤسسات والصناديق المسؤولة عن دعم وتمكين الشباب، ويوضح الجدول التالي الموضوعات الرئيسية والفرعية الناشئة.

جدول ٣: الموضوعات الرئيسية والفرعية للتحديات التي تواجه الشباب

الموضوعات الرئيسية	الموضوعات الفرعية	التكرارات
التحديات التي تواجه الشباب	نقص التمويل والسياسة النقدية	28
	ضعف مهارات إدارة المشاريع	23
	عدم توافر المعلومات	23
	المنافسة	22
	التسويق	19
	ارتفاع التكاليف والرسوم	19

أظهرت نتائج المقابلات ان الشباب في الدولة يواجهون حزمة من التحديات وأكثرها بروزاً تلك الناجمة عن المنافسة، ضعف الخبرة، وارتفاع التكاليف، نقص مصادر المعلومات، وضعف التمويل، ضعف رؤوس أموال المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يديرها المواطنون، ونقص المهارات، وسيتم التطرق الى تفاصيل تلك الموضوعات في الأقسام التالية.

١. نقص التمويل والسياسة النقدية

تعد مشكلة التمويل من أهم المشكلات التي تواجه الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الدولة، حيث تعد مواردهم الذاتية –في العادة–غير كافية للوفاء بمتطلبات الإنشاء والتأسيس أو عمليات التشغيل الجاري والإحلال والتجديد، لذلك يعد الحصول على التمويل أحد أهم المعوقات التي تواجه تنمية المشاريع الصغيرة وهو ما أكده أحد المشاركين والذي قال:" بشكل عام يعني النقطة الوحيدة اللي مش راضين عنها نقطة التمويل لأنه عامل أساسي في أي مشروع، أما النواحي الثانية نسبة الرضا ممكن نقول مرتفعة ".

بدوره صرح مشارك آخر: "ما نقدر نغطي كل طلبات تمويل المشاريع، موردنا المالية في المؤسسة محدودة، ويتم الموافقة على تمويل بعض المشاريع فقط. من ناحية تمويل المشاريع الصغيرة من خلال البنوك ومؤسسات التمويل الخاصة فالأمر معقد".

اتفق مشارك آخر مع وجهة النظر السابقة حيث قال: "...مستحيل تمويل جميع المشاريع، ميزانية المؤسسة محددة ولذلك يتم تمويل مشاريع بمقدار الميزانية الموجودة، نقدم لباقي المشاريع خدمات أخرى ولدينا شراكات مع بنوك محلية ولكن تمويل المشاريع الشباب من خلال تلك البنوك يحتاج ضمانات قوية والفوائد تكون كبيرة".

أحد المشاركين بدوره يرى ان عدم توفر التسهيلات والحلول التمويلية تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه الشباب، اذ قال:

"فيما يخص التحديات التي تواجه الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في الإمارات. المؤسسة قامت مؤخراً بعقد دراسة ميدانية حول احتياجات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكانت هناك مجموعة من التحديات التي اطلعنا عليها وحاولنا نشتغل فيها، فكانت بشكل مختصر من ناحية التحديات والصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلخصت في أربع نقاط بناء على نتائج الدراسة... عدم توفر التسهيلات والحلول التمويلية المتنوعة. الحلول التمويلية موجودة كمنتجات وخدمات لكن رواد الأعمال تحتاج مرونة في هذه التسهيلات والحلول التمويلية وهذا ما تسعى إليه معظم المؤسسات بتوفيره من خلال نفس المؤسسات أو من خلال الشركاء".

كما استعرض أحد المشاركين سبعة تحديات رئيسية تواجه الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من ضمنها نقص التمويل، اذ حيث قال: "سبعة تحديات رئيسة تواجه الشباب هي: توافر المعلومات، التمويل، تحديات إدارية ومؤسسية، السوق والمنافسة، التسويق، البيئة التنظيمية والقانونية، ومدخلات الإنتاج".

كما انتقد المشاركين السياسة النقدية الحالية المتبعة في تمويل المشاريع الصغيرة، اذ قال أحدهم: "للأسف السياسات النقدية الحالية لا تعمل لصالح أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، هذا الأمر بحاجة الى معالجة". وتتوافق وجهة النظر الحالية مع ما قاله مشارك آخر:

"من التحديات الهامة التي تواجه قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك المشاريع المتناهية الصغر هي السياسة النقدية الداعمة لهذا القطاع، وهو دور يقوم به المصرف المركزي الذي يجب ان يقوم بتشجيع البنوك لانتهاج سياسات نقدية ،ولاسيما مع المشاريع الصغيرة، وتوفير التمويل اللازم لرواد الأعمال". وتطرق بعض المشاركين الى الحلول المناسبة لمشكلة التمويلات. على سبيل المثال أقترح أحد المشاركين إنشاء برامج لتمويل المشاريع وتسهيل إجراءات التمويل والسداد، حيث قال:

"إنشاء المزيد من البرامج التمويلية الفنية التي تشمل المشاريع الناشئة الجديدة والمتناهية الصغر والمشاريع المنزلية بشروط مناسبة وتوفير مراحل سداد مرنة وتخفيض أسعار الفائدة. كما يتم مراعات دفعات السداد بما يتناسب مع طبيعة المشروع ودورة حياة المشروع والتدفقات النقدية له ،فضلا عن تفعيل برامج ضمان القروض بين المصارف والحكومة".

كما اقترح مشارك آخر تأسيس صناديق استثمارية وإشراك منظمات القطاع الخاص، حيث قال: " الحل لهذه المشكلة هو ان تقوم الحكومة بتأسيس صناديق استثمارية وإشراك القطاع الخاص وخاصة الشركات الكبيرة في الدولة". واقترح مشارك كذلك توفر حصة من التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة، اذ قال:

"ينبغي ان يقوم البنك المركزي بوضع تصور وتطبيقه على البنوك المختلفة داخل الدولة لكي تقوم هذا البنوك بتخصيص جزء من تمويلاتها للمشروعات الصغيرة، يجب على البنك المركزي وضع خطة بالتنسيق مع مؤسسات دعم المشاريع الصغيرة لحث تلك البنوك على توفير هذا الدعم".

اتفق المشاركون على ان مشكلة التمويل والسياسة النقدية الحالية، تمثل اهم التحديات التي تواجه الشباب. حيث أشاروا ان معالجة مشكلة السياسات النقدية الحالية ستسهم في معالجة مشاكل التمويل التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، ومن ثم ستساهم في دعم هذا القطاع الحيوي. ويبدأ حل هذه المشكلة من خلال التنسيق بين المصرف

المركزي والمصارف التجارية الأخرى في الدولة لانتهاج سياسة مرنة حيال المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. اذ ان تعاون هذه المصارف يمكن ان يسهم في ازدهار هذا القطاع وهو ما ينعكس ايجاباً على الشباب أصحاب المشاريع وعلى المجتمع وعلى الاقتصاد الوطني أيضاً.

٢. ضعف مهارات إدارة المشاريع

أشار عدد من المشاركين ان الافتقار الى مهارات إدارة المشروع لدى الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر تمثل واحدة من أهم التحديات التي تواجه الشباب وتسبب في فشل المشروع، على سبيل المثال، قال أحدهم: "بعض الشباب لا يدري شيء عن إدارة المشاريع ولا يهتمون بذلك، يعتقدون انه بمجرد إطلاق المشروع ستتدفق عليهم الأرباح هكذا بكل بساطة". كما اتفق مشارك آخر مع هذا التصريح، اذ قال:

"من خلال خبرتي وتجربتي في هذا المجال، واحدة من اهم تحديات الشباب هي الافتقار الى المهارات الإدارية. عدم توفر الخبرات والمهارات ذات الصلة بالمشروع لدى مالك ومدير المشروع، وهنا بنحكي عن التخصصات أو الكفاءات أو المهارات التخصصية التي تعنى في الصناعة والتكنولوجيا".

على نفس السياق، أشار كذلك أحد المشاركين الى ضعف مهارات الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث قال: "بصراحة، العديد منهم ليس لديه مهارات إدارة المشروع، هم فقط يتعاملون مع المشروع ومتطلباته وقت حدوثها، لا يوجد تخطيط مسبق ومتابعة والتزام. من الصعب موازنة أشياء مثل النفقات من دون تخطيط مناسب."

عندما يفتقر أصحاب المشاريع إلى هذه المهارات، فإنهم يخاطرون بالفشل في العمل. بالإضافة إلى ذلك، يفترض نموذج دورة الحياة التنظيمية أن خبرة ومهارات صاحب المؤسسة لها تأثير على نمو الأعمال التجارية واستمرارها. تتطلب كل مرحلة في دورة حياة المشاريع مجموعات مختلفة من المهارات والخبرات لتمكين التنقل في المراحل. للانتقال إلى مرحلة النجاح، هناك حاجة لأصحاب المشاريع الشباب إلى مهارات إدارية.

وعلى الرغم من قيام مؤسسات وصناديق دعم الشباب بتنظيم العديد من الدورات وورش العمل لتدريب رواد الأعمال ورفع مهاراتهم في إدارة المشروع، إلا ان العديد من منهم لا يهتم بهذه المعارف حيث أشار المشاركون إلى أنه على الرغم من حصول الشباب في بعض الحالات على التدريب، إلا أن التدريب لا يزودهم بالمعرفة اللازمة لمواجهة التحديات العديدة التي يواجهونها في إدارة أعمالهم.اذ قال أحد المشاركين:

"نقوم بالإعداد لورش عمل ودورات ومحاضرات ونقوم بدعوة العديد من رواد الأعمال ولكن للأسف الحضور قليل جداً. الشباب غير مهتمين ... قبل مدة قمنا بتنظيم جلسة

افتراضية اذ حيث يفترض على جميع الشباب ملاك المشاريع أن يدخلوا ويستمعوا ويتعلموا المزيد عن كيفية إدارة وتنظيم المشاريع او البدء بأعمال جديدة لكن للأسف الحضور كان ضعيف، حضر فقط ثلاثة أشخاص".

يتفق مشارك آخر مع وجهة النظر هذه، اذ قال: "قدمت المؤسسة مجموعة من البرامج التدريبية خلال العام الماضي حول المهارات الإدارية والتخطيط السليم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لكن لم يحضر العديد من الشباب".

بشكل عام، تظهر هذه النتائج أهمية المهارات لتمكين أصحاب المشاريع الشباب من الانتقال من مرحلة واحدة من تطوير أعمالهم إلى أخرى. بينما يقدر الشباب أهمية المهارات لأعمالهم، تظهر الدراسة بوضوح أن عدداً قليلاً من الشباب لديهم مهارات ريادة الأعمال وإدارة المشاريع. وعلى الرغم من أن الشباب يتم تدريبهم في بعض الأحيان، إلا أن التدريب وحده لا يكفي، لابد للشخص من تطوير نفسه والاستمرار بالتعلم والالتحاق بالدورات المختلفة ولهذا اقترح أحد المشاركين تحقيق الاستدامة في تعليم وتدريب ودعم رواد الاعمال اذ قال:

"مطلوب إنشاء معاهد ومراكز تدريب متخصصة في الدولة تهتم بتأهيل رواد الأعمال الشباب وتركز على جميع مراحل المشروع بالإضافة الى دعم حاضنات الأعمال في الدولة ومنح إجازة تفرغ مدفوعة الراتب لمدة ثلاث سنوات لرواد الأعمال الجدد للتفرغ لإدارة مشاريعهم لضمان استقرار الدخل المعيشي".

٣. ضعف توافر المعلومات

يعاني الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عليه عدم إدراكهم لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة على صاحب المشروع تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنه من تدعيم القدرة التنافسية في السوق أو علاقته التكاملية مع المؤسسات الكبيرة.

حيث أشار المشاركون انه على الرغم من العديد من برامج الدعم التي تقدمها مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في الدولة، لا يستفيد العديد من الشباب من تلك الخدمات. وبسبب نقص المعلومات، يفشل الشباب في الاستفادة من الفرص المتاحة لهم، وهو ما يؤثر سلباً على أداء المشروع. كما أشار المشاركون إلى أن الشباب لم يكونوا سباقين في البحث عن

المعلومات. علاوة على ذلك، أظهروا القليل من الاهتمام بحضور ورش العمل والاجتماعات التي تهدف إلى زيادة وعيهم بدعم الخدمات المتاحة. على سبيل المثال قال أحد المشاركين:

" نقوم بالإعداد لورش عمل ودورات ومحاضرات ونقوم بدعوة العديد من رواد الأعمال ولكن للأسف الحضور قليل جداً. الشباب غير مهتمين ... قبل فترة قمنا بتنظيم جلسة افتراضية حيث يجب على جميع الشباب ملاك المشاريع أن يدخلوا ويستمعوا ويتعلموا المزيد عن كيفية إدارة وتنظيم المشاريع او البدء بأعمال جديدة لكن للأسف الحضور كان ضعيف، حضر فقط ثلاثة أشخاص".

كما قال مشارك آخر: "بدء مشروع جديد او تطوير مشروع قائم يحتاج الى الكثير من المعلومات حول السوق والاسعار وغيرها. نحن نقدم للشباب رواد الأعمال خدمات الاستشارة وغيرها ولكن هذا الموضوع يحتاج جهود من الشباب أنفسهم".

ومشارك آخر يرى ان رواد الأعمال يواجهون بالفعل صعوبة في الحصول على المعلومات، حيث قال: "يواجه رواد الأعمال صعوبة في الحصول على المعلومات". ولهذا فهو يقترح دعم رواد الأعمال لتوفير هذه المعلومات من خلال المعارض والفعاليات الترويجية وغيرها، حيث قال:

" توفر المعلومات والبيانات حول الأسواق لرواد الأعمال مهمة، هذه نقطة برضو لها أهمية في المشاريع. يحتاج رواد الأعمال ان يعرف عن السوق بشكل عام وبشكل خاص عن المنتج أو الخدمة التي يقدمها، بالإضافة الى تحليل السوق المستهدف أو المناطق التي يستهدفها المشروع، وهذه كانت من الاحتياجات التي يطلبها رواد الأعمال. بيحتاج رائد الأعمال أن يتعرف على عملاء وموردين جدد من خلال المعارض والفعاليات الترويجية، تقوم مؤسستنا بدور كبير في عملية تنظيم المعارض والفعاليات الترويجية بهدف ربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع موردين ومع عملاء جدد من خارج المنطقة".

٤. المنافسة

تم تحديد المنافسة باعتبارها واحدة من التحديات الرئيسة التي تؤثر على الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. فالسوق الإماراتي نشط ومشبع بالمنتجات والخدمات ويواجه منافسة قوية في جميع المجالات. فضلاً عن ان هذا السوق يضم أكثر من ٢٠٠ جنسية ويحتوي على شركات أجنبية لديها خبرة واسعة في الإنتاج والتسويق والمنافسة ولديه رؤوس أموال كبيرة. حيث تنتج هذه الشركات نفس المنتجات التي ينتجها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من المواطنين وبتكلفة اقل وهو فرصة نمو المشاريع المواطنة. اذ قال أحد المشاركين:" السوق الإماراتي نشط جداً، ومن ثم فالمنافسة في قطاع الأعمال قوية". وقد أيد مشارك آخر وجهة النظر هذه بالقول:"المنافسة هي تحدي كبير

ولكنها جزء من العمل، يحتاج الأمر الى إبداع تقديم المنتج او الخدمة، ولهذا نحن المؤسسة نركز على دعم المشاريع ذات الأفكار الإبداعية الجدية ". كما ذكر المشارك آخر تحديات رئيسة تواجه رواد الأعمال في الدولة من ضمنها المنافسة. لذلك اقترح بعض المشاركين مجموعة خطوات معالجة هذه المشكلة، اذ قال أحدهم:

"تفعيل التشبيك بين المشاريع الكبيرة الحكومية والمشاريع الصغيرة لتوفير المنتجات والخدمات التي تدعم وتكمل المشاريع الكبيرة، فضلا عن إعفاء المشاريع الوطنية من خلال الجهات المحلية من أي رسوم لدخول المنتج إلى أي إمارة في الدولة. كذلك وضع قيود على استيراد المنتجات التي تنافس المنتج المحلي ورفع مستوى الشروط والإجراءات على دخول تلك السلع ودعم وتأهيل المشاريع لإنتاج السلع والخدمات بحيث تكون مطابقة للمواصفات العالمية بأقل التكاليف لكي تتمكن من المنافسة".

المنافسة من ضمن التحديات الكبيرة التي تواجه المشاريع الصغيرة. يتسم قطاع المشاريع الصغيرة بالتغير السريع والديناميكي بطبيعته. لذلك فإن نجاح تلك المشاريع يتطلب رواد أعمال أكفاء قادرين على تعديل مشاريعهم الصغيرة، وفقاً لمتطلبات الأسواق والعملاء وتحقيق بقاء واستدامة أعمالهم.

٥. التسويق

يواجه الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر صعوبات ومشكلات في مجال تسويق منتجاتهم او خدماتهم سواء في السوق المحلي او السوق الدولي. السبب في ذلك يعود الى العديد من العوامل مثل المنافسة التي تواجه هذه المشاريع من جانب الشركات التي تقوم باستيراد منتجات خارجية مماثلة بأسعار أقل او الشركات الكبيرة التي تقوم كميات كبيرة من المنتجات وتبيعها بأسعار منافسة. فضلا عن والسوق والأسعار وطبيعة الخدمات والسلع المنافسة. كما ان الترويج والتسويق يحتاج الى إمكانات مادية كبيرة وهو ما يمثل عائق أمام رواد الأعمال الشباب، ولذلك يضطر صاحب المشروع الصغير الاعتماد على الوسطاء من التجار في عملية التسويق إلى قبول أسعار منخفضة للمنتجات او الخدمات وهو ما يؤثر على مستوى الربحية،الى جانب ذلك عدم قدرة هذه المشاريع الصغيرة على تقديم خدمات ما بعد البيع أو توفير تسهيلات الدفع للعملاء. هذه المعلومات صرح بها المشاركون، فقال أحدهم: "مشكلة التسويق من المشاكل الرئيسية التي تواجه رواد الأعمال الشباب، ويرجع الى ضعف الوعي التسويقي وضعف المعلومات حول السوق. هذا أمور ضرورية لنجاح المشروع التي ينبغي ان يهتم فيها رواد الأعمال".

كما قال آخر: "... فضلا عن مهارات التسويق والإعلان، هذه المهارات هامة في نجاح المشاريع. صحيح انها تحتاج الى مهارات وإمكانات مادية ولكنها لا يمكن تجاهلها".

ولذلك اقترح مشارك آخر عمل برامج وطنية لمساعدة رواد الاعمال على تسويق منتجاتهم وخدماتهم، حيث قال: "عمل برامج وطنية خاصة للتسويق للمشاريع الوطنية والمنتجات المحلية داخل وخارج الدولة من خلال الملتقيات والمعارض".

اتفق المشاركون ان التسويق من التحديات الأكثر شيوعاً التي تواجه مجال المشاريع الصغيرة، حيث إن التسويق الناجح يعتمد على متخصص في هذا المجال، ومن الواضح أن معظم ملاك المشاريع الصغيرة ليس لديهم اختصاصي تسويق ولا يمكنهم تحمل تكاليفه نتيجة لميزانيتهم المحدودة. هذا الأمر قد يتسبب في صعوبة الوصل الى السوق والعملاء المستهدفين مما يؤثر سلباً على أداء المشروع.

٦. ارتفاع التكاليف والرسوم

يشكل ارتفاع رسوم العديد من الجهات الخدمية وعدم مراعاتها لأوضاع مشروعات الشباب عائقاً امام نجاح تلك المشاريع. حيث اتفق أغلب المشاركين الى ان ارتفاع التكاليف والرسوم تمثل أحد التحديات التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. اذ أشار أحد المشاركين الى ان غالبية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر يمتلكها مواطنون ومن ثم ينبغي على الحكومة دعم هذه المشاريع بصورة أكبر من خلال تخفيض الرسوم والتكاليف الأخرى المرتبطة بها، حيث قال:

"غالبية مشاريع الشباب المواطنين هي مشاريع متناهية الصغر او صغيرة وليست مشاريع كبيرة، هذا يتطلب توجيه الدعم الحكومي بشكل أكبر نحو هذه المشاريع. يوجد دعم حالياً ولكنه يتطلب دعم أكبر، وهذا الدعم لا يكون مادي فقط، بل عبر آليات أخرى عديدة، منها توجيه المشاريع لصناعة معينة يحتاجها السوق ويسهل تسويق وبيع منتجاتها، كذلك توفير أماكن لعرض منتجات المشاريع الصغيرة فيها برسوم قليلة جداً، اذ إن الكثير من أصحاب المشاريع يعانون من ارتفاع إيجارات المحلات التجارية التي يعملون من خلالها أو ارتفاع رسوم المشاركة في المعارض المحلية أو الأجنبية".

اتفق مشارك آخر مع وجهة النظر السابقة اذ قال:

"يجب عدم فرض أي رسوم على الرخص التجارية للشباب ،ولاسيما الرخص الجديدة لثلاث سنوات لضمان استقرار المشروع خلال هذه المدة الحرجة. .... تقديم دعم من الحكومة لبعض المواد الأولية التي تدعم القطاعات الحيوية للدولة من إعفاء جمركي ضريبي. فضلا عن توفير أراضي بإيجار رمزي طويل الأجل لتشجيع الصناعات وتوفير مساحات لدعم المشاريع لعرض منتجاتهم بأسعار مناسبة".

اجمع المشاركون على ان ارتفاع مبالغ الرسوم التي تفرضها الجهات الحكومية المختلفة على مشروعات الشباب والتي تمثل عائق امام نمو وتطور المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، اذ تتسبب تلك الرسوم في أعباء مالية إضافية على صاحب المشروع مما يؤثر على تلك المشاريع. لذلك يقترح المشاركون ان تقوم الحكومة بمعالجة هذه المشكلة، ودعم أصحاب المشاريع الصغيرة بشكل أكبر.

سؤال المقابلة الثالث: ما التحديات التي تواجه مؤسسات وصناديق تمكين الشباب؟

حققت برامج تمكين الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة فوائد مهمة للمشاركين والمجتمع، الا انه رغم ذلك هناك بعض الصعوبات والتحديات التي تواجه مؤسسات وصناديق تمكين الشباب. تم توجيه هذا السؤال الى المشاركين في المقابلات من مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في الدولة. يرصد الجدول الآتي الموضوعات الأكثر تكراراً التي تم رصدها من نتائج المقابلات.

جدول رقم ٤: الموضوعات الرئيسية والفرعية للتحديات التي تواجه المؤسسات

الموضوعات الرئيسة	-	الموضوعات الفرعية	التكرارات
التحديات التي تواجه المؤسسات	-	ضعف الموارد المالية	28
		ضعف التعاون والتنسيق	23
		معوقات فنية	18

١. ضعف الموارد المالية

ضعف الموارد المالية يُشار إلى هذا غالباً باعتباره أحد العوامل الرئيسة التي تعيق مؤسسات تمكين الشباب من القيام بدورها على أكمل وجه. وعلى الرغم من البرامج والخدمات الكثيرة التي تقدمها مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في الدولة، فإن الموارد المالية لمؤسسات تمكين الشباب ليست كافية بسبب كثرة عدد المشاريع، ما يجعل العديد من أصحاب المشاريع يلجأون للبنوك، وبلا شك فإن البنوك ما زالت تضع شروطاً صعبة جداً لتمويل أصحاب المشاريع، وغالبيتها لا تموّل المشاريع الصغيرة على الإطلاق، فضلاً عن أن غالبية البنوك ترفض تمويل مشاريع المواطنين باعتبارها متناهية الصغر وشديدة المخاطرة.

هذا ما أكده أحد المشاركين الذي قال: "ما نقدر نغطي كل طلبات تمويل المشاريع الصغيرة، موردنا المالية محدودة، ويتم الموافقة على تمويل بعض المشاريع فقط". اتفق كذلك مشارك آخر مع وجهة النظر السابقة اذ قال "...مستحيل تمويل جميع المشاريع، ميزانيتنا محددة ولذلك يتم تمويل مشاريع بمقدار الميزانية الموجودة، نقدم لباقي المشاريع خدمات أخرى".

يتفق مشارك آخر مع وجهة النظر السابقة، اذ قال:

"الموارد المالية المتاحة غير كافية لتلبية الطموح وتوقعات الشباب ... أن الحلول المقترحة توفير موارد مالية أكثر أو الاهتمام بجوانب الاستدامة المالية عن طريق التفكير في مصادر دخل لهذه المؤسسات قد تكون عبارة عن رسوم رمزية أو استثمارات مشتركة مع الشباب أو استثمارات تصب في خدمة نفس الغاية".

يعتبر التمويل أحد الركائز الأساسية في تمكين الشباب من خلال دعم المشاريع وضمان استمرارها من خلال إمدادها بالأموال اللازمة، وتظهر الحاجة إلى التمويل مع تزايد الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر كونها تمثل قطاعة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اذ تعد المشاكل التمويلية من أكبر المشاكل التي تواجه مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في الدولة. وقد لا تكفي هذه الموارد المالية لتغطية جميع المشاريع المتقدمة مما يضطر رواد الأعمال الشباب للجوء لجهات تمويل خارجية، وهذه الجهات قد ترفض تمويل المشاريع بسبب شروطها الصعبة، كعدم ملاءمة المعايير المتبعة من خلال تلك الجهات الطبيعة هذه المشاريع ومتطلبات الحصول على التمويل اللازم، أو لعدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها جهات التمويل او لصعوبة شروط التمويل.

١. ضعف التعاون والتنسيق

أشار العديد من المشاركين ان التعاون بين مؤسسات وصناديق، تمكين الشباب في الدولة محدود أو يكاد يكون معدوماً. اذ يعد التعاون بين الجهات المختلفة أحد المحاور الهامة في تسهيل مهام مؤسسات تمكين الشباب وفي دعم أصحاب المشاريع لإنجاح مشروعاتهم. اذ نوه أحد المشاركين الى هذا الموضوع قائلاً: "نجاح مشاريع الشباب مرتبط جهات عدة ، وليس فقط مؤسسات الدعم، للأسف لا يوجد تعاون فعال في هذا الموضوع".

واتفق آخر مع هذه العرض اذ قال: "التعاون بين مؤسستنا والجهات الحكومية المختلفة مطلوب. لابد من قيام الجهات المختلفة بالتعاون مع المؤسسات الأخرى لتسهيل إجراءات مشاريع الشباب فضلا عن إنشاء شبكة من المؤسسات المهنية التي تقدم خدمات متنوعة لتلك المشاريع ".

كما لفت مشارك آخر الى ان ضعف التعاون لا يقتصر على المؤسسات الحكومية المنظمة للمشاريع بل ان ضعف التعاون يشمل جهات التمويل المحلية والمؤسسات الأخرى، اذ قال: "لا يوجد تنسيق حقيقي مع البنوك وجهات التمويل الأخرى، ولا مع مراكز التدريب والجامعات المحلية التي قد تهتم بمسالة دعم الشباب. ليس هذا فقط بل ان هناك ضعف في التنسيق بين مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في الدولة". كما قال آخر: "لا يوجد تنسيق بين مؤسستنا ومؤسسات دعم الشباب الأخرى في الدولة الا في حدود ضيقة".

وعن سبب ضعف هذا التعاون بين الجهات المختلفة أشار أحدهم ان سبب ذلك يعود الى عدم وجود تشريعات لتنظيم هذا الأمر، اذ قال: "لا يوجد تشريعات ملزمة على المؤسسات الأخرى للتعاون والاستجابة لمتطلبات مؤسسات التمكين". بالإضافة الى وجود تداخل في الصلاحيات والمهام بين العديد من الجهات، اذ قال: "هنالك تداخل في الصلاحيات والمهام بين بعض المؤسسات وخاصة في حالة وجود مؤسسات محلية وأخرى اتحادية تعمل على نفس القضايا أو قضايا مشابهة". لذلك اقترح التنسيق لبناء شبكات وطنية لدعم برامج تمكين الشباب، اذ قال:

"التنسيق بين مؤسسات تمكين الشباب أمر ضروري للتنسيق في القضايا المشتركة المتعلقة بالشباب. يتطلب كذلك بناء شبكات وطنية لهذه المؤسسات تشرف فعلياً على التوجهات الكبرى وتضمن وجود التكامل بدلاً عن التداخل... تفعيل دور المدافع عن قضايا الشباب والتنسيق المستمر مع مجلس الوزراء والحكومات المحلية لإصدار القوانين والتشريعات الكفيلة بمساعدة مؤسسات تمكين الشباب وبناء شراكات استراتيجية مع المؤسسات الحكومية الأخرى ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية المعنية بتمكين الشباب".

أشار العديد من المشاركين الى ان التعاون بين مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في الدولة لا يرقى الى المستوى المأمول. اذ أشاروا ان التنسيق والتعاون الفعال سيسهم بشكل إيجابي في إيجاد تكامل نحو تقديم خدمات أصحاب المشاريع لإنجاح مشروعاتهم، وتمكين الشباب في مختلف الجوانب.

٢. معوقات فنية

من التحديات التي تواجه مؤسسات تمكين الشباب هي عدم قيام مالك المشروع بتقديم تصور واضح للمشروع والتي تبدأ بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع، حيث أشار المشاركون بأن العديد من أفكار المشاريع مكررة او غير مناسبة وغير مدروسة بشكل صحيح، مما يتم رفض تلك المشاريع أو في حال تم الموافقة عليها فأنها تفشل في فترة قصيرة. إن رواد الأعمال يحتاجون إلى إيجاد أفكار مبتكرة لمشاريعهم، وليس فقط الاكتفاء بالأفكار التقليدية. إن الأفكار المبتكرة يمكنها أن تحقق نجاحاً أكبر من بدء مشروع تقليدي في مطعم أو مقهى أو محل للحلويات، ومن ثم يجب أن تكون قرارات رواد الأعمال مدروسة بشكل دقيق لاتخاذ القرار الصحيح، إذ أن بعضهم يبدأ مشروعه من دون أن يكون متفرغاً له، وهو ما قد يؤثر في مسار المشروع، ويحرمه من أعلى مستويات الاهتمام به، ومن ثم يعرض المشروع للخسارة.

هذه الأفكار تطرق اليها العديد من المشاركين، على سبيل المثال قال أحد المشاركين:

" تقوم اللجنة بالنظر الى طلبات مشروعات الشباب المقدمة، أستطيع أن أقول ان الكثير من تلك المشاريع مكررة مثل المقاهي والبقالات والكافتيريات ولهذا يتم إبلاغ صاحب المشروع ان يقوم بتغيير فكرة المشروع واختيار مشروع مناسب حتى لا يتم رفضها ... إيجاد مشروع بأفكار ابتكارية نادر في الحقيقة".

كما قال مشارك آخر: "لا يتم تقديم فكرة المشروع بصورة واضحة ولا يتم تقديم دراسة جدوى واضحة ومفصلة، أغلب المشاريع لديهم هذه المشكلة".

ومن المشاكل الأخرى التي أشار اليها المشاركون هي مشكلة اختيار الموقع المناسب لإنشاء المشروع، حيث قال أحدهم: "موقع المشروع ذات أهمية قصوى لنجاح المشروع، يختار بعض الشباب موقع غير مناسب للمشروع وهذا قد يتسبب في رفض المشروع او فشله في حال تم تنفيذه".

سؤال المقابلة الرابع: ماهي طبيعة المشاريع التي تدعمها مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في الدولة؟

يبحث سؤال المقابلة في أنواع المشاريع التي تدعمها مؤسسات وصناديق دعم الشباب في الدولة. تم توجيه هذا التساؤل الى المشاركين في المقابلات. تم حصر الردود الأكثر تأثيراً من الأشخاص المشاركين وعرضها في الجدول (٥).

جدول ٥: الموضوعات الرئيسية والفرعية للمشاريع التي تدعمها المؤسسات

الموضوعات الرئيسة	الموضوعات الفرعية	التكرارات
المشاريع التي تدعمها المؤسسات	المشاريع الابتكارية	28

١. المشاريع الابتكارية

من خلال الجدول السابق يتضح ان المشاركين متفقين جميعاً على ان المؤسسات وصناديق الراعية تركز على المشاريع ذات الطابع الابتكاري باعتبارها مشاريع تهدف لتفعيل دور الشباب واستثمار قدراتهم وطاقاتهم الإبداعية في اكتشاف وإيجاد حلول وأفكار تساهم في تمكينهم وتطوير التنمية في الدولة. حيث أشار مشارك قائلاً: "المؤسسة تدعم المشاريع ذات الطابع الابتكاري، من خلال تجربتنا في هذا المجال، المشاريع التقليدية مصيرها الفشل في العادة بسبب المنافسة في السوق وتوافر المنتجات والخدمات المشابهة".

كما قال آخر: "إن الاستثمار في تمكين الشباب الذي يمتلك مهارات الإبداع والابتكار يمثل أولوية رئيسية في رؤية الدولة ونحن بدورنا نتبنى هذا التوجه".

ويتفق مشارك آخر مع وجهات النظر السابقة ،اذ قال: "الدولة أتاحت الفرصة للشباب المواطنين من البنات والشباب أن يقدمون على المشاريع، ونحن في المؤسسة ندعم أي مشروع لديه فكره إبداعية".

المشاريع ذات الطابع الابتكاري لها دور كبير في نجاح مشروعات الشباب ونموها وتوسعها ولهذا تسعى مختلف دول العالم بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة الى دعم تلك المشاريع لما لها من دور فعال في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين مستويات التنافسية، فضلاً عن تزويد رواد الأعمال بدخول مالية مناسبة تسهم في تحسين مستواهم المعيشي هم واسرهم.

سؤال المقابلة الخامس: كيف تجسد الصناديق السياسة الاجتماعية المتعلقة بتمكين الشباب لدولة الامارات؟

اتفق جميع المشاركين في المقابلات أن دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك تجربة رائدة في مجال تمكين الشباب اجتماعياً، وإعدادهم لتحمل المسؤولية وتعزيز روح القيادة لديهم وإشراكهم في عملية صنع القرار على الصعيدين التشريعي والتنفيذي، عبر العديد من المبادرات والتشريعات والقرارات. ويوضح الجدول رقم (٦) الموضوعات الرئيسة والفرعية الناشئة من تحليل بيانات المقابلات.

جدول ٦: الموضوعات الرئيسية والفرعية للسياسة الاجتماعية

الموضوعات الرئيسة	الموضوعات الفرعية	التكرارات
السياسة الاجتماعية	تحقيق التمكين الاجتماعي	28
	اشراك الشباب	23
	تنمية مستدامة	26

١. تحقيق التمكين الاجتماعي

يعد تمكين الشباب اجتماعياً أحد محاور السياسة الاجتماعية للدولة، اذ تسعى الدولة لتمكين الشباب في مختلف المجالات بما في ذلك إشراكهم في المجتمع وتزويدهم بالمعلومات الصحيحة فيما يتعلق بأفضل الطرق لتأسيس الأسرة ، فضلاً عن دعمهم بالموارد المالية لتحسين مستوى معيشتهم.

وتلعب الهيئات والمؤسسات المختلفة لدعم وتمكين الشباب في الدولة دوراً في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة من خلال تأهيل وتمكين الشباب ليقوموا بدورهم في المجتمع، كما تقوم بدور حيوي في حفظ الشباب وحمايتهم من الأفكار المتطرفة والعادات والتقاليد الدخيلة، وتحصين المجتمع ضد مخاطر عدم الاستقرار التي تهدد العديد من المجتمعات والدول في وقتنا الراهن، حيث تتنامى مظاهر الإرهاب والتطرف والعنف، وهي مخاطر لا يمكن تخطيها

أو التغلب عليها من دون تحصين الشباب ضدها، من خلال زرع قيم التسامح وقبول الآخر ونبذ العنف والتطرف في أذهانهم، وتسليحهم بعلوم العصر الحديث، وفسح المجال أمام الشباب للمشاركة والاندماج في منظومة العمل الوطني بكل أوجهها وجوانبها. اذ قال أحد المشاركين: "مشاريع الشباب لا تساعد الشباب مادياً فقط ولكن لها دور كبير في تحصينهم وتوجيه أفكارهم نحو التطوير الذاتي وتحقيق اندماجهم في المجتمع وحمايتهم من الانحراف والأفكار المتطرفة، هذه العوامل تنعكس إيجابياً بدورها على المجتمع".

كما أشار آخر أن المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر تساهم في تمكين الشباب وتحقيق سعادتهم وسعادة المجتمع اذ قال:

" ... المشاريع الصغيرة هي عبارة عن توظيف ذاتي، يعني صاحب المشروع إذا كان باحث عن عمل هو يخلق وظيفته بنفسه ويخلق وظائف لغيرة ،ومن ثم وجود مشروع ريادي يدر دخل لصاحب المشروع والعمل فيه هي بالنهاية إلى يؤدي الى تمكين الشباب وزيادة رفاهيتهم، ومن ثم سعادتهم في المجتمع ومساهمتهم في الاقتصاد الوطني".

كما أشار آخر الى أن مؤسسات دعم الشباب تسهم في تمكين الشباب في العديد من الجوانب، حيث قال:

"تسهم هذه المؤسسات مجتمعة في رسم صورة بانورامية جميلة حول سياسة تمكين الشباب في الدولة. كلاً حسب اختصاصه يغطي مكون مهم من مكونات التمكين، فمنها من يعمل على جانب التعليم الأكاديمي، ومنها من يتخصص في التدريب التقني، ومؤسسات رسالتها تتمثل في التثقيف الصحي وأخرى في تنمية مهارات الحياة. كذلك يوجد مؤسسات للمساعدة على الزواج والسكن وتأمين الاستشارات الأسرية. وهناك مؤسسات أمنية ترشد الشباب وتساعدهم على عدم الوقوع في الجنح والجنايات السلوكية أو حتى المنطلقة من أفكار منحرفة. كما تشهد الدولة توسع كبير في مؤسسات دعم ريادة الأعمال لتشجيع الشباب على خوض تجربة العمل الخاص وعدم الاعتماد الكلي على الوظيفة الحكومية كمصدر للدخل".

وتنفذ مؤسسات تمكين الشباب في الدولة العديد من البرامج التي تساهم في عملية تمكين الاجتماعي للشباب منها على سبيل المثال لا الحصر: مجالس الشباب، ١٠٠ موجه، حلقات شبابية، سياسات الشباب، الأكاديمية الصيفية للشباب، برنامج تكاتف، برنامج ساند، برنامج خليفة للتمكين، برنامج إعداد، برنامج التطوع، برنامج إعداد القادة، برنامج الرعاية، برنامج التدريب لسوق العمل، برنامج خطط لسعادتك، برنامج بناء القدرات وغيرها. اذ تطرق أحد المشاركين الى هذه المبادرات قائلاً: "سمعت عن الكثير من برامج ومبادرات

التمكين الاجتماعي في الدولة مثل برنامج ١٠٠ موجه والأكاديميات الصيفية للشباب وغيرها. هذه المبادرات جيدة في معالجة الكثير من التحديات الاجتماعية"

ترتبط الحاجة إلى تمكين الشباب اجتماعياً من أجل غد أفضل ومجتمع مستقر ومتماسك. إن تمكين الشباب في أي تنمية أمر ملح ليس فقط للتنمية الوطنية للدولة بأكمله ولكن أيضاً للتنمية الشخصية للفرد. تتم متابعة تمكين الشباب في الدولة من خلال العديد من الأنشطة المجتمعية التي تهدف الى غرس القيم في نفوسهم وتزويدهم بالمعرفة والوعي نحو حياة أفضل. اذ أشار العديد من المشاركين الى أن التمكين الاجتماعي للشباب يعزز مشاركتهم في الهياكل الاجتماعية من خلال تشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والدينية. عندما يشاركون في هذه الأنشطة، يكونون قادرين على زيادة دائرتهم الاجتماعية وبالتالي بناء الروابط واكتساب مهارات التمكين الاجتماعي. يقدم التمكين الاجتماعي مساهمة مهمة في قيادة نجاح الشباب. والسبب هو أنه عندما يتواصلون ويتفاعلون مع الآخرين، سيكونون قادرين على زيادة معرفتهم واكتساب مهارات جديدة وتحسين تفاعلهم مع المجتمع. لذلك، يتفق المشاركون ان التمكين الاجتماعي يعد هاماً في إثراء الجودة الشاملة لحياة الأفراد والمجتمع.

٢. اشراك الشباب

يعتبر اشراك الشباب في العمل الاجتماعي من أهم الوسائل المستعملة في زيادة ترابط أفراد المجتمع. يتم ذلك من خلال تعزيز انتماء ، ومشاركة الشباب في مجتمعهم، تنمية قدرات الشباب ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية، كما يتيح للشباب الفرصة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم في القضايا العامة التي تهم المجتمع، ويوفر لهم فرصة تأدية الخدمات بأنفسهم وحل المشاكل بجهدهم الشخصي، ويوفر فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع والمشاركة في اتخاذ القرارات. ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، فمع تعقد الظروف الحياتية ازدادت الاحتياجات الاجتماعية، وأصبحت في تغيّر مستمر، ولذلك كان لا بد من تكاتف جميع أطراف المجتمع بما فيهم الشباب لتحقيق مصالح المجتمع. اتفق جميع المشاركون في المقابلات أن الدولة من خلال مؤسسات وصناديق دعم الشباب تسعى الى إشراك الشباب في جميع الأنشطة المجتمعية، اذ أشار أحد المشاركين قائلاً:

"الشباب جزء من هذا المجتمع وسياسة الدولة تهدف الى تمكينهم وإشراكهم في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية... كما أن مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في الدولة والعديد من المؤسسات المحلية الأخرى تعد قضية الشباب المحور الرئيسي

لأنشطتها... تسعى تلك المؤسسات الى تعزيز التفاعل بين الشباب والمجتمع من أجل معالجة الاندماج الوطني لهم".

كما قال مشارك آخر: "تشجع الدولة الشباب على العمل الاجتماعي التطوعي بإيجاد مشاريع خاصة بهم تهدف إلى تنمية روح الانتماء والمبادرة لديهم، كما يتم تنظيم وإقامة الندوات والمؤتمرات التي تتناول العمل التطوعي وقضاياه لزيادة الوعي والاهتمام به في المجتمع".

العمل الاجتماعي يرتكز في نجاحه على العديد من العوامل أهمها الشباب، فكلما تم تمكين الشباب بصورة صحيحة وتم إشراكه في أنشطة المجتمع كلما انعكس ذلك إيجاباً على المجتمع وأتى بنتائج إيجابية على جميع الأطراف. كما ان اشراك الشباب في أنشطة المجتمع يعزز من ولائهم للوطن ويسهم في صقل مهاراتهم وبناء قدراتهم. وانطلاقاً من العلاقة التي تربط بين العمل الاجتماعي والشباب، فإنّ حماس الشباب وانتماءهم لمجتمعهم كفيلان بدعم ومساندة العمل الاجتماعي والرقي بمستواه ومضمونه، فضلاً عن أنّ العمل الاجتماعي سيراكم الخبرات وقدرات ومهارات الشباب، التي سيكونون بأمس الحاجة إليها، في مرحلة تكوينهم ، ومرحلة ممارستهم لحياتهم العملية.

وتأتي أهميّة العمل الاجتماعي للشباب في تعزيزه لانتماء ومشاركة الشباب في مجتمعهم، وتنمية قدرات الشباب ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية، كما أنّه يتيح للشباب التعرُّف على الثغرات التي تشوب نظام الخدمات في المجتمع، ويقدِّم للشباب فرصة التعبير عن آرائهم وأفكارهم في القضايا العامّة التي تهم المجتمع، ويوفّر للشباب فرصة تأدية الخدمات بأنفُسهم، وحل المشاكل بجهدهم الشخصي، والمشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاج إليها المجتمع، واتّخاذ القرارات. ويتّصف العمل المجتمعي بأنّه عمل تلقائي، ولكن نظراً لأهميّة النتائج المترتبة على هذا الدور، والتي تنعكس بشكل مباشر على المجتمع وأفراده. وعن الفوائد التي يحققها الشباب نظير الأعمال المجتمعية أشار أحد المشاركين:

"فوائد الأعمال المجتمعية للشباب كثيرة منها بناء شخصية الشاب، وإكسابه مهارات حياتية مختلفة، ومساعدته على تجاوز مشكلاته ونقاط ضَعفه، وتعريفه بمشكلات المجتمع من حوله حتى لا يكون منفصلاً عنه، وملء أوقات الفراغ التي قد يؤدي عدم استغلالها بالشكل الأمثل إلى الانحراف".

ولأهمية هذا الأمر أشار أحد المشاركين الى ان العديد من الجهات المحلية تستهدف تمكين الشباب اجتماعياً بصورة أكبر، اذ قال:

"نقوم في المؤسسة بتقديم الدعم اللازم لتمكين وإشراك الشباب في المجتمع. الا ان هناك هيئات محلية واتحادية أخرى تركز أكثر على موضوع تمكين وإشراك الشباب في المجتمع

احداها هي دائرة تمكين المجتمع، اذ تقدم الدائرة حسبما اعرف العديد من المبادرات منها على سبيل المثال مبادرة "حديث المجتمع" للتواصل مع الشباب وللاستماع إلى أراءهم ومقترحاتهم حول مختلف القضايا التي تهمهم وتنعكس على المجتمع".

اتفق المشاركون ان الدولة لها اسهامات واضحة في تفعيل دور الشباب في المجتمع ونشر ثقافة العمل الاجتماعي بينهم وتبني المشاريع والأنشطة والمبادرات التي تنمي مواهبهم، وتعزز خبراتهم وترسخ القيم الاجتماعية والولاء لديهم.

٣. تنمية مستدامة

إن مشاركة وإدماج الشباب في المجتمع أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. التمكين الاجتماعي يشمل التغيير على مستوى الفرد والجماعة من خلال تعزيز قدرة الأفراد على المساهمة والعمل بالتعاون مع الآخرين لإحداث التغيير الاجتماعي. وهو يوفر الأساس المنطقي للشباب نحو التغيير ويسمح لهم بالمساهمة في القرارات التي تؤثر على حياتهم وعلى مجتمعهم.

ان تمكين الشباب وتذليل كل العقبات للاستفادة من طاقاتهم وإبداعاتهم يمثل رؤية وطنية مستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويؤكد قادة الدولة على الدوام أن الشباب هم ضمان المستقبل وتوفير الدعم والرعاية لهم ضرورة لاستدامة التنمية. اذ قال المشارك رقم ٢: "أن الخدمات الاجتماعية تشكل إحدى محاور التنمية الوطنية المستدامة التي يتطلب الاهتمام بها... ويكمن دورنا هنا في مؤسسات دعم الشباب في تمكين ودعم مشروعات الشباب بما يتوافق مع هذه الرؤية".

كما اتفق المشاركون ان الدولة وضعت الشباب وتمكينهم ضمن أولوياتها للتنمية المستدامة من خلال وضع رؤية وخطة استراتيجية وطنية لتمكينهم في المجالات كافة بما في ذلك المجال الاجتماعي بما يسهم تحقيق الرفاه الاجتماعي لهم ولأبناء الوطن، ومن أبرز المبادرات التي نفذتها الدولة إشراك الشباب في الأنشطة المجتمعية وتعزيز ممارسات الهوية الوطنية ودعم التعليم وتوفير بيئة مناسبة للإبداع والابتكار. اذ قال أحد المشاركين:

"رؤية الإمارات وضعت شباب الدولة في راس أولوياتها، اذ وفرت لهم كل المصادر والمقومات والموارد لتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ووفرت لهم أيضاً تعليم جيد وبيئة مناسبة للابتكار والابداع... هذا لأن الشباب هم الرأسمال الحقيقي للوطن، لا يمكن تحقيق التميز العالمي من دون الشباب".

وجهة النظر هذه تتفق مع ما أشار اليه مشارك آخر الذي قال:

"تبذل قيادة دولة الإمارات جهوداً كبيرة لتحقيق مستقبل مستدام وبناء جيل من الشباب المواطن المتعلم والملتزم والقادر على تحمل المسؤولية، والإسهام الفاعل في رفاه المجتمع اذ

أطلقت الدولة العديد من المبادرات والبرامج التي تضمن تمكين ومشاركة الشباب وتفعيل دورهم وتعزيز روح القيادة لديهم".

توافقاً مع ذلك، أكدت رؤية الإمارات ٢٠٢١ على مشاركة الشباب الإماراتي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن الهدف الطموح للدولة في أن تصبح أحد الاقتصادات الرائدة في مجال الابتكار والمعرفة في العالم يتطلب مشاركة الشباب في قطاعي الابتكار والمعرفة في الدولة. كما تسعى الدولة لدفع عجلة التنمية الاجتماعية من خلال تحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات ٢٠٢١، وتعزيز التلاحم المجتمعي والتماسك الأسري، وإيجاد مجتمع مشارك بفعالية في البناء والتطور، وذلك من خلال تبني خطط استراتيجية طويلة الأجل مستمدة من رؤية قيادة الدولة والتوجهات المستقبلية للحكومة، الهادفة لإسعاد المجتمع وترسيخ مكانة الدولة كموطن للسعادة.

وتستهدف الحكومة ومبادراتها جميع الفئات المعنية في المجتمع بما فيهم الشباب، حيث تركز على تمكين الشباب ودمجهم في المجتمع، وتعزيز استقرار الأسرة الإماراتية وتقوية الروابط بين أفراد المجتمع من خلال الابتكار الدائم بهدف تقديم خدمات على وفق أعلى المعايير العالمية في الجودة والكفاءة والشفافية.

وفقاً لذلك، وفي إطار التزامها بالسياسات والتوجيهات الحكومية بشأن تمكين الشباب وتفعيل دورهم في مختلف القطاعات، أشار المشاركون ان مؤسسات وصناديق تمكين الشباب أطلقت العديد من المبادرات لتوفير الدعم الفاعل والاستثمار في إمكانيات وخبرات الشباب، بما يتماشى مع التوجّه المستقبلي لحكومة دولة الإمارات ورؤية قيادتها.

أظهرت نتائج المقابلات العديد من الموضوعات التي تطرق اليها المشاركون والمتعلقة بالتحديات التي تواجه مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة. اذ برز ضعف الموارد المالية باعتباره أحد العوامل الرئيسية التي تعيق مؤسسات تمكين الشباب من القيام بدورها على أكمل وجه. حيث أنه على الرغم من البرامج والخدمات الكثيرة التي تقدمها مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في الدولة، فإن الموارد المالية لمؤسسات تمكين الشباب ليست كافية بسبب كثرة عدد المشاريع، ما يجعل العديد من أصحابها يلجؤون الى التمويل من خلال المصارف.

يعتبر التمويل أحد الركائز الأساسية في تمكين الشباب من خلال دعم المشاريع وضمان استمرارها من خلال إمدادها بالأموال اللازمة. وتظهر الحاجة إلى التمويل مع تزايد الاهتمام بالمشاريع كونها تمثل قطاعاً استراتيجياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اذ تعد المشاكل التمويلية من أكبر المشاكل التي تواجه مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في الدولة. وقد لا تكفي هذه الموارد المالية لتغطية جميع المشاريع المتقدمة ، مما يضطر

الشباب للجوء لجهات تمويل خارجية، وهذه الجهات ، قد ترفض تمويل المشاريع بسبب شروطها الصعبة، كعدم ملاءمة المعايير المتبعة من قبل تلك الجهات الطبيعة هذه المشاريع ومتطلبات الحصول على التمويل اللازم، أو لعدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها جهات التمويل او لصعوبة شروط التمويل.

كما برز موضوع ضعف التعاون والتنسيق بين مؤسسات تمكين الشباب والمؤسسات الأخرى المشابهة، وبينها وبين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، وكذلك بينها وبين جهات التمويل المختلفة كأحد التحديات التي تواجه مؤسسات وصناديق تمكين الشباب. اذ أشار المشاركون ان التعاون والتنسيق محدود جداً او يكاد يكون معدوماً.

تحدي آخر تطرق اليه المشاركون يتمثل في المعوقات الفنية التي تواجه مؤسسات وصناديق تمكين الشباب والتي تتمثل في عدم وضوح التصور المبدئي للمشروع المقدم من الشباب أصحاب المشاريع وعدم دراستها بشكل جدي وواضح. كما ان اختيار موقع مناسب لإنشاء المشروع برز كأحد المشاكل التي تواجه المؤسسات، اذ يرتبط الموافقة على مشروع معين بموقعه وقربه من المتعاملين وغيرها.

أظهرت نتائج المقابلات ان المشاركين يتفقون الى ان مؤسسات وصناديق تمكين الشباب تركز وتدعم المشاريع ذات الطابع الابتكاري باعتبارها مشاريع تهدف لتفعيل دور الشباب واستثمار قدراتهم وطاقاتهم الإبداعية في اكتشاف ، وإيجاد حلول وأفكار تساهم في تمكينهم وتطوير التنمية في الدولة. اذ أشار المشاركون ان فرصة نجاح المشاريع الابتكارية مرتفع مقارنة بالمشاريع التقليدية او المكررة، اذ تواجه الأخيرة منافسة شديدة ، كما ان السوق الوطني مشبع بالخدمات والمنتجات التي تقدمها هذه المشاريع.

اذ أشار المشاركون ان الشباب يلجؤون في العادة التي إنشاء مشاريع تقليدية مكررة او مشاريع مقلدة مما يتسبب في فشل تلك المشاريع وهو ما يؤثر سلباً على الشباب أنفسهم وعلى المؤسسات الداعمة، لذلك تركز مؤسسات الدعم على المشاريع ذات الطابع الابتكاري، اذ ان لها مستقبل في النجاح مقارنة بالمشاريع التقليدية. كما أشاروا الى توجه الدولة الحالي يركز على تعزيز الابداع والابتكار في جميع المجالات، هذا الأمر انعكس على جميع القطاعات بما فيها مؤسسات وصناديق الدعم فأصبح الابتكار أحد المحددات الرئيسة في العمل والإنجاز، فكان لزاماً ان تكون المشاريع المدعومة تتبني الإبداع.

أظهرت نتائج المقابلات العديد من الموضوعات التي أثارها المشاركون وتتمثل في تحقيق التمكين الاجتماعي، وإشراك الشباب، والتنمية المستدامة. اذ اتفق جميع المشاركين ان دولة الامارات العربية المتحدة تمتلك رؤية واضحة حول تمكين الشباب في جميع المجالات في إشراكهم في الأنشطة المجتمعية المختلفة، وإعدادهم لتحمل المسؤولية وتعزيز روح القيادة

لديهم وإشراكهم في عملية صنع القرار على الصعيدين التشريعي والتنفيذي، عبر العديد من المبادرات والتشريعات والقرارات. كما أشار المشاركون ان دورهم في المؤسسات يتمثل في تنفيذ رؤية الدولة في تمكين الشباب بما في ذلك السياسة الاجتماعية للدولة ، اذ يعد تمكين الشباب اجتماعياً أحد محاور السياسة الاجتماعية للدولة وتسعى الدولة لتمكينهم في مختلف المجالات بما في ذلك إشراكهم في المجتمع وتزويدهم بالمعلومات الصحيحة فيما يتعلق بأفضل الطرق لتأسيس الأسرة ، فضلاً عن دعمهم بالموارد المالية لتحسين مستوى معيشتهم.

وتلعب مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في الدولة دوراً في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة من خلال تأهيل وتمكين الشباب ليقوموا بدورهم في المجتمع، كما تقوم تلك المؤسسات بدور حيوي في حفظ الشباب وحمايتهم من الأفكار المتطرفة والعادات والتقاليد الدخيلة، وتحصين المجتمع ضد مخاطر عدم الاستقرار التي تهدد العديد من المجتمعات والدول في وقتنا الراهن، اذ تتنامى مظاهر الإرهاب والتطرف والعنف، وهي مخاطر لا يمكن تخطيها أو التغلب عليها من دون تحصين الشباب ضدها، من خلال زرع قيم التسامح وقبول الآخر، ونبذ العنف والتطرف في أذهانهم، وتسليحهم بعلوم العصر الحديث، وفسح المجال أمام الشباب للمشاركة والاندماج في منظومة العمل الوطني بكل أوجهها وجوانبها. اذ أشار المشاركون ان برامج الدعم المقدم من المؤسسات لا يقتصر على ريادة الأعمال فحسب ، بل يتجاوز ذلك الى العديد من الجوانب بما في ذلك الجانب الاجتماعي. كما ان هناك العديد من الجهات والمؤسسات الحكومية الأخرى التي تشارك في دعم وتمكين الشباب اجتماعياً، وتقدم العديد من الأنشطة والبرامج المختلفة.

توافقاً مع ذلك، أشارت دراسة الحمادي والغرايبة (٢٠٢٠) الى ان ما يقارب من نصف البرامج التي تقدمها مؤسسات تمكين الشباب في الدولة تركز على التمكين الاجتماعي. وعلى نفس السياق تتفق دراسة النخيل (AlNakhi، ٢٠١٨) مع الدراسة السابقة، اذ أشارت الى دور مؤسسات تمكين الشباب في تحقيق السياسة الاجتماعية للدولة من خلال البرامج والأنشطة التي تساهم في تنمية مهارات الشباب والتي تنعكس إيجاباً عليهم وعلى المجتمع.

كما ان هناك العديد من الدراسات الأخرى التي أكدت على أهمية التمكين الاجتماعي للشباب لمعالجة مشاكل المجتمع وتحسين نوعية الحياة، اذ أشارت دراسة كانج (Kang، ٢٠٢٠) ودراسة عبدالله (عبدالله إ.، ٢٠١٥) ان التمكين يساعد في معالجة الفقر في وتنمية العلاقات بين افراد المجتمع والتعاون والمشاركة لجهود تنمية المجتمع لتحقيق التقدم. كما أكدت دراسة الهرميل (الهرميل ، ٢٠١٧) على أهمية المشاريع الصغيرة كأحد آليات تنظيم المجتمع والحد من الفقر.

كما أشار المشاركون ان اشراك الشباب في العمل الاجتماعي من أهم الوسائل المستعملة في زيادة ترابط أفراد المجتمع من خلال تعزيز انتماء ومشاركة الشباب في مجتمعهم، وتنمية قدرات الشباب ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية، اذ يتيح للشباب الفرصة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم في القضايا العامة التي تهم المجتمع، ويوفر للشباب فرصة تأدية الخدمات بأنفسهم وحل المشاكل بجهدهم الشخصي، ويوفر للشباب فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع والمشاركة في اتخاذ القرارات.

ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، فمع تعقد الظروف الحياتية ازدادت الاحتياجات الاجتماعية وأصبحت في تغيّر مستمر، ولذلك كان لا بد من تكاتف جميع أطراف المجتمع بما فيهم الشباب لتحقيق مصالح المجتمع. اذ اتفق جميع المشاركين ان الدولة من خلال مؤسسات وصناديق دعم الشباب تقوم بإشراك الشباب في جميع الأنشطة المجتمعية من أجل زيادة تفاعلهم مع المجتمع وحل مشاكله ، وتعزيز الولاء للوطن وتحقيق الاندماج الوطني. حيث ان العمل الاجتماعي يرتكز في نجاحه على العديد من العوامل أهمها الشباب، فكلما تم تمكين الشباب بصورة صحيحة وتم إشراكه في أنشطة المجتمع ، كلما انعكس ذلك إيجاباً على المجتمع وأتى بنتائج إيجابية على جميع الأطراف. كما ان اشراك الشباب في أنشطة المجتمع يعزز من ولائهم للوطن ويسهم في صقل مهاراتهم وبناء قدراتهم.

كما أشار المشاركون ان برامج تمكين الشباب اجتماعياً ليست مشاريع مؤقتة فحسب ، بل أنها برامج مستدامة تسعى الدولة من خلالها تحقيق التغيير على مستوى الفرد والجماعة من خلال تعزيز قدرة الأفراد على المساهمة والعمل بالتعاون مع الآخرين لإحداث التغيير الاجتماعي. حيث وضعت مؤسسات التمكين الشباب ضمن أولوياتها للتنمية المستدامة من خلال وضع رؤية وخطة استراتيجية وطنية لتمكينهم في المجالات كافة بما في ذلك المجال الاجتماعي بما يسهم تحقيق الرفاه الاجتماعي لهم وللمجتمع.

وتستهدف الحكومة في مبادراتها جميع الفئات المعنية في المجتمع بما فيهم الشباب، اذ تركز على تمكين الشباب ودمجهم في المجتمع، وتعزيز استقرار الأسرة الإماراتية، وتقوية الروابط بين أفراد المجتمع من خلال الابتكار الدائم بهدف تقديم خدمات على وفق أعلى المعايير العالمية في الجودة والكفاءة والشفافية. وفقاً لذلك، وفي إطار التزامها بالسياسات والتوجيهات الحكومية بشأن تمكين الشباب وتفعيل دورهم في مختلف القطاعات، أطلقت مؤسسات وصناديق تمكين الشباب العديد من المبادرات لتوفير الدعم الفاعل والاستثمار في إمكانيات وخبرات الشباب، بما يتماشى مع التوجّه المستقبلي لحكومة دولة الإمارات ورؤية قيادتها.

الخاتمة

إن الدور الهام للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر واضح في جميع أنحاء العالم. تترك هذه المشاريع بصماتها على المشهد الاقتصادي نظراً لأهميتها الاستراتيجية في إعادة هندسة القطاعات الصناعية والتجارية والانتاجية. يساهم هذا القطاع بدور كبير في الناتج المحلي الإجمالي كما ان له إسهامات فعالة في تنمية ، وتمكين الشباب ومعالجة المشاكل الاجتماعية. لذلك تستثمر البلدان النامية والمتقدمة موارد كبيرة في برامج تمكين الشباب، ويُنظر إلى ريادة الأعمال الشبابية بشكل متزايد على أنها جزء من حل لمواجهة العديد من المشكلات في المجتمع.

تم الاعتراف بقطاع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات لدوره في توفير السلع والخدمات، وتحسين المنافسة، وتعزيز الابتكار، وخلق فرص العمل، والقضاء على البطالة بين المواطنين. تم التأكيد على الدور الهام للمشاريع الصغيرة في رؤية الإمارات، وهي تطوير المخطط الذي يحاول تحويل الإمارات إلى دولة ريادية في جميع المجالات يقودها الشباب المواطن.

ونظراً لأهمية هذا الأمر تناولت هذه الدراسة دور المشاريع الصغيرة والمتناهية في تمكين الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة، هناك حاجة إلى فهم دور هذا القطاع الحيوي في تمكين الشباب. نظراً لأن وجهات النظر المختلفة تحيط دائماً بتعريف قضية ما وتحدد الحلول المختارة، فقد تم إعداد هذه الدراسة بغرض استكشاف وجهات نظر مؤسسات التمكين حول التمكين في الدولة.

من المؤكد أن الكشف عن وجهات نظر المشاركين يعزز فهمنا ليس فقط لظروف تمكين الشباب، ولكنه يكشف أيضاً عن المسارات ووجهات النظر المتباينة حول هذا الموضوع وهو ما يسهم في الاطلاع على هذه القضية من أوجه مختلفة.

استنتجت الدراسة أن المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر تساهم بشكل فعال في تمكين الشباب. حيث اتفقت مؤسسات دعم الشباب ان ظروف تمكين الشباب في الدولة مثالية وتساهم المشاريع في تمكين الشباب. كما أفرزت الدراسة جملة من التحديات والمشكلات التي تواجه الشباب أصحاب المشاريع ومؤسسات وصناديق الدعم. وقد أوصت الدراسة بجملة من التوصيات لمختلف الأطراف بما فيهم الحكومة ومؤسسات دعم الشباب والقطاع الخاص والشباب.

التوصيات

توصلت هذه الدراسة الى جملة من التوصيات التي قد تساعد مختلف الأطراف في زيادة الوعي بأهمية ودور المشاريع الصغيرة والمتناهية في تمكين الشباب والتعرف على المشاكل والتحديات التي تؤثر على رواد الأعمال ومؤسسات الدعم، ومن أهم تلك التوصيات:

- وضع استراتيجية متكاملة على مستوى الدولة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تحدد دورها في خطط التنمية كقطاع حيوي هام.
- مراجعة السياسة المالية الحالية بما في ذلك مراجعة الشروط المعقدة للبنوك في تمويل المشاريع وتسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر على الموارد المالية التي يحتاجونها بحيث تكون عملية التقديم للحصول على التمويل بسيطة قدر الإمكان ويجب أن تكون نقاط الوصول للدعم سهلة للجميع، وانشاء صناديق استثمارية تعمل على توفير الدعم لتمويل مشاريع الشباب.
- التنسيق لجعل رواد الأعمال الشباب الذين نجحوا في مشاريعهم ان يلعبوا دوراً في تحفيز رواد الأعمال الجدد من خلال توضيح إمكانيات تحقيق النجاح في الأعمال التجارية المختلفة.
- تنفيذ برامج إرشادية وتوعوية واسعة باستعمال جميع وسائل التواصل للتعريف بالمشاريع الاستثمارية الصغيرة وبالتسهيلات الحكومية وبجهات الإقراض والتمويل لتوعية وتشجيع الشباب للاستفادة منها.
- التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة لنقل الخبرات العالمية في مجال دعم المشاريع الصغيرة ومحاكاة التجارب العالمية الناجحة في مجال المشاريع.
- انشاء هيئة حكومية تكون المرجعية للمشروعات الصغيرة مسؤوليتها توفير المناخ الملائم لعمل تلك المشاريع وتقديم الدعم واجراء دراسات الجدوى واستخراج التصاريح.
- توفير غطاء تنظيمي وقانوني حاضن للمشروعات الصغيرة للتعامل السريع مع المشاكل التي تواجهها وتوفير الحماية اللازمة لها من خلال إجراءات نظامية وقانونية خاصة.
- استحداث مراكز تدريب وطنية تعمل على تعزيز القدرات الفنية والمهنية للشباب بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي وتطوير التعليم الفني لإعداد فنيين مهره قادرين على العمل بتلك المشاريع.
- دعم حاضنات الأعمال لتأهيل المشاريع الصغيرة واكسابها القدرة على المنافسة وتدريبها على متطلبات الجودة.

- تشجيع الجامعات على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التطبيقية عن المشاريع الصغيرة وكيفية النهوض بها.
- اعداد وتنفيذ برامج مجتمعية لرفع الوعي المجتمعي بالعمل الحر حيث انه أصبح ضرورة في ظل التحول الوطني.
- تطبيق آلية الشباك الواحد لإنجاز كل الأمور المتعلقة بالمشاريع.
- وضع قرار تخصيص ١٠% من المشتريات الحكومية للمشاريع الصغيرة حيز التنفيذ.
- يجب على الحكومة إعادة تركيز اهتمامها على تعزيز المهارات الفنية والمهنية كوسيلة مستدامة لتطوير ريادة الأعمال والتوظيف الذاتي وتمكين الشباب. يجب أن يتم هذا من حيث جعل المناهج الدراسية تعكس الاحتياجات الحالية. يجب أن يعزز المنهج ثقافة إدارة المشاريع وريادة الأعمال كخيار مهني قابل للتطبيق، ويلهم ويجهز الشباب في المجتمع المحلي للتعلم والنجاح من خلال المشاريع، وزيادة الوعي المجتمعي. إذا تم تحقيق ذلك، فسيؤدي ذلك إلى تقليل اللامبالاة تجاه التعليم الفني من خلال الشباب ،ومن ثم إدخال الشباب في ثقافة الاعتماد على الذات.
- دعم أجندة ريادة الأعمال والابتكار وخلق الثروة بطريقة أكثر استدامة. هذا التوجه من شأنه أن يكمل أجندة الدولة والتي تهدف إلى خلق بيئة مواتية يمكن أن تزدهر فيها ريادة الأعمال وتساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.
- يجب أن يكون للشباب أصحاب المشاريع مبادرات استباقية في السعي للحصول على معلومات حول السوق والمنتجات والدعم المتاح والفرص الأخرى لتنمية أعمالهم. فضلا عن ذلك، يجب عليهم السعي بنشاط والاستفادة من الشبكات التي يمكن أن تربطهم بخدمات الدعم. يجب عليهم دعم بعضهم البعض في أعمالهم ومشاركة المعلومات حول الأسواق والتحديات وغيرها.

المراجع العربية

١. إحسان أبو الحسن. (٢٠٠٥). النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة . عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

٢. إحسان محمد عبدالله. (٢٠١٥). اسهام رأس المال الاجتماعي في بناء القدرات المؤسسية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلو م الانسانية، ٤.

٣. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٢١). الشباب. تاريخ الاسترداد يناير، ٢٠٢١، من حكومة المستقبل: https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/government-of-future/youth

٤. المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء. (٢٠٢٠). مؤشر التنمية البشرية العالمي. تاريخ الاسترداد ٧ فبراير، ٢٠٢١، من المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء: https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Competitiveness/Reports/Human-Development-Report-by-UNDP.aspx?rid=٣

٥. حفيظة سليمان البراشدية. (٢٠٢١). ريادة الأعمال الرقمية ظل جائحة كورونا (كوفيد١٩): الفرص والتحديات. Journal of Information Studies & Technology (JIS&T)،.(1)5

٦. خضير النداوي. (٢٠٢١). ديات وصعوبات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق. المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، ٣(1)،.64-94
٧. دبي للمشاريع الناشئة. (٢٠٢١). دبي الآفاق المستقبلية للشركات الناشئة. دبي: دبي للمشاريع الناشئة. تاريخ الاسترداد ١ اغسطس، ٢٠٢١، من https://dtec.ae/wp-content/uploads/2021/02/Report-2021-AR.pdf
٨. دمبي انجاي. (٢٠١٧). مسؤولية الدولة في تمكين الشباب/ دولة مالي نموذجا. المنتدى الاسلامي.
٩. ديما منصور. (٥ سبتمبر، ٢٠٢١). الإمارات اليوم. تاريخ الاسترداد سبتمبر، ٢٠٢١، من مشاريع الخمسين: https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/٢٠٢١-٠٩-٠٥-١.١٥٣١٥٧٨
١٠. سارة محمد سيف الدين. (٢٠١٣). معوقات التمويل وأثرها على تحقيق أهداف المشروعات الصغيرة. جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا. جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا.
١١. سامح الليثي، هواري عجال، مروة السنهوري ، و محمد الدويري. (٢٥ أبريل، ٢٠١٩). ٥٠% من الشركات الصغيرة تفشل في العام الأول. (الرؤية، المنتج) تاريخ الاسترداد اغسطس، ٢٠٢١، من صحيفة الرؤية: https://www.alroeya.com/١١٧/٠-٢٠٤٣٩٥٨/٥٠-
١٢. فاطمة الحمادي، و فاكر الغرايبة. (٢٠٢٠). برامج ومجالات تمكين الشباب في إمارة أبوظبي: دراسة نوعية. مجلة الآداب، ١٣٥،.641-676
١٣. مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية. (٢٠١٩). المشاريع المتوسطة والصغيرة المحرك الأبرز لنمو وتنمية الإمارات. تاريخ الاسترداد ٧ سبتمبر، ٢٠٢١، من مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية: https://www.ecssr.ae/reports_analysis
١٤. نها ممدوح مصطفى الهرميل . (٢٠١٧). المنظمات غير الحكومية وتنمية رأس المال الاجتماعى لتنمية قيم المواطنة. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، ١٧(17)،.343-381

المراجع الأجنبية

1. AlHammoudi, & Ali, A. S. (2012). *Application of youth leadership development curriculum in public secondary schools in UAE: an investigative study*. Dubai: The British University in Dubai.
2. Amlanjyoti, G., Namita, D., & Megha, P. (2008). Entrepreneurship in India. National Knowledge Commission.
3. Arinaitwe, J. K. (2006). Factors constraining the growth and survival of small scale businesses. A developing countries analysis. Journal of American Academy of Business, 8(2), 167-178.
4. Awamleh, R. (2019). Perspective—UAE Future Government: The Emerging Pillars', Future Governments. ctions and Insights - Middle East North Africa. Emerald insight.
5. Biddle, B. (1986). Recent developments in role theory . Annual review of sociology, 12(1), 67-92.
6. Chung-Shin, Y. (2015). A case study of cultivating youth empowerment. Banff: Relating Systems Thinking and Design .
7. Ellis, K., & Williams, C. (2011). Maximising impact of youth entrepreneurship support in different contexts. London: Overseas Development Institute.
8. Hassan, F., Ong'ayo, H., Osore, M., Morara, G., & Aura, C. M. (2017). Effect of Community Participation in Access to Social Services: A Case Study of Hazina Ya Maendeleo Ya Pwani Approach in Coastal Kenya. Open Journal of Social Sciences, 5(11), 160-180.
9. Honig, B., & Karlsson, T. (2007). Social capital and the modern incubator: A comparison of in-group and out-group social networks. Frontiers of Entrepreneurship Research, 17(15), 5.
10. Howard-Grabman, L., Miltenburg, A. S., Marston, C., & Portela, A. (2017). Factors affecting effective community participation in maternal and newborn health programme planning, implementation and quality of care interventions. BMC pregnancy and childbirth , 17(1), 268.

11. Hur, M. H. (2006). Empowerment in terms of theoretical perspectives: Exploring a typology of the process and components across disciplines. Journal of community psychology, 34(5), 523-540.
12.
13. Kang, Y. (2020). Social empowerment through knowledge transfer: Transborder actions of Hong Kong social workers in mainland China. China Information, 1-20.
14. Kaumbulu, A. K., Muathe, S. M., & James, R. (2020). Governance Issues, Quality and Sustainability: Fact or Fallacy in Youth Empowerment Projects in Kenya. International Journal of Economics, Commerce and Management, 8(10), 426 437.
15. Lakshminarayanan, R. (2020). Youth development in Kuwait: Dimensions of civic participation and community engagement towards nation building . Digest of Middle East Studies, 29(2), 230-250.
16. Melugbo, D., Ogbuakanne, M. U., & Jemisenia, J. O. (2020). Entrepreneurial potential self-assessment in times of COVID-19: Assessing readiness, engagement, motivations and limitations among young adults in Nigeria. Ianna Journal of Interdisciplinary Studies, 2(1), 12-28.
17. Olaleye, Y. (2010). Youth empowerment as a strategy for reducing crime in the society. European journal of social sciences, 15(2), 270-277.
18. Omeje, A. N., Jideofor, A., & Ugwu, M. O. (2020). Youth Empowerment and Entrepreneurship in Nigeria: Implication for Economic Diversification. SAGE Open, 10(4).
19.
20. Shane, S. A. (2003). A general theory of entrepreneurship: The individual-opportunity nexus. Cheltenham: Edward Elgar.
21. Solomon, M., Surprenant, C., Czepie, J., & Gutman, E. (1985). A role theory perspective on dyadic interactions: the service encounter. Journal of marketing, 49(1), 99-111.
22. Thabet, R. (2018). Youth Empowerment towards Social Responsibility through Service-Learning Program: an Exploratory Analysis of a Private High School in Dubai, United Arab of Emirates. International Journal of Developmental and Educational Psychology, 4(1), 329-342.
23. To, S.-m., Cheung, J. C.-S., Liu, X., Lau, C., Zeng, H. J., & Chan, A. M.-y. (2020). Youth Empowerment in the Community and Young People's Creative Self-Efficacy: The Moderating Role of Youth–Adult Partnerships in Youth Service. Youth & Society, 1-23.
24. Tuzlukova, V., & Heckadon, P. (2020). Teaching social entrepreneurship through problem-based learning: pedagogy and practice in the business English classroom. Journal of Teaching English for Specific and Academic Purposes, 071-082.
25. Zimmerman, M. (1995). Psychological Empowerment: Issues and Illustrations. American Journal of Community Psycholog, 23(5), 581-599.
26. Zimmerman, M. A. (2000). Empowerment theory: psychological, organizational and community levels of analysis. newYork: Kluwer academic/ plenum publishers.

الملحق رقم (١)

دليل المقابلة

مقدمة

أود أن اشكركم على قبول المشاركة في هذه الدراسة، اسمي شريفة محمد وأنا الباحثة في هذه الدراسة التي تهدف إلى دراسة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في تمكين الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أؤكد لك أن مشاركتك في هذه المقابلة ستكون مجهولة تماماً، وهذا يعني أن اسمك ولقبك والتفاصيل الشخصية الأخرى بالإضافة إلى تفاصيل المنظمة التي تعمل فيها ستبقى سرية، إذا رغبت في ذلك. سأطرح عليك مجموعة من الأسئلة، هذه الأسئلة لن تعتمد على الإجابات الصحيحة أو الخاطئة، ولكن ما يهمنا هو وجهة نظرك حول الموضوع ضمن السياق الذي تعمل فيه، كما سأطلب منك تسجيل المقابلة، لكن إذا لم تكن مرتاحاً لذلك، فسيتم تدوين الملاحظات كتابياً على ورق، بالإضافة إلى ذلك، إذا لم تكن مرتاحاً للمقابلة او أي سؤال، فيمكنك الانسحاب في أي لحظة دون تقديم أي تفسير.

للحصول على أي معلومات أو تعليقات أو اقتراحات تتعلق بهذه المقابلة، يمكنك الاتصال بي على الهاتف ٠٥٥٥٧١١١٣٤ أو البريد الإلكتروني sharifa-mohammed@hotmail.com

أسئلة المقابلة

أولاً: معلومات عامة:

١. الوظيفة الحالية (المنصب)؟
٢. ما هو دورك في المؤسسة؟
٣. سنوات الخبرة في هذا المجال؟

ثانياً: الأسئلة الرئيسية:

١. كيف ترى وضع تمكين الشباب في الدولة؟
٢. ما التحديات التي تواجه الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال في الامارات؟
٣. ما التحديات التي تواجه مؤسسات تمكين الشباب في الدولة؟
٤. ماهي طبيعة المشاريع التي تدعمها مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في الدولة؟
٥. كيف تجسد هذه المؤسسات والصناديق السياسة الاجتماعية المتعلقة بتمكين الشباب لدولة الامارات؟